المجلس النقدي الخليجي
Gulf Monetary Council

التقرير السنوي ٢٠١٥ م / ١٤٣٦ هـ

التقرير الأول
٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٥ م:	**٥**
كلمة رئيس مجلس الإدارة:	**٦**
الباب الأول: البناء المؤسسي وأنشطة المجلس النقدي الخليجي:	**٧**
المقدمة:	٨
الأهداف والمهام:	٩
مجلس الإدارة:	٩
الجهاز التنفيذي:	١٠
المقر الرئيسي للمجلس النقدي:	١٠
البناء المؤسسي:	١٠
متطلبات المرحلة القادمة:	١١
الباب الثاني: نبذة عن اقتصادات الدول الأعضاء	**١٣**
نظرة عامة:	١٤
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:	١٦
قطاع النفط والغاز:	١٩
معدلات التضخم ومستويات الأسعار المحلية:	٢٢
المالية العامة:	٢٤
الدين العام:	٢٧
ميزان المدفوعات:	٢٨
تحركات أسعار الصرف:	٣١
القطاع المصرفي والمالي:	٣٣
الملحق الإحصائي:	**٣٩**
القطاع الحقيقي:	٤٠
قطاع المالية العامة:	٤٥
القطاع الخارجي:	٤٨
القطاع النقدي والمصرفي:	٥٠

أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٥م

الدكتور محمد بن يوسف الهاشل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ رشيد بن محمد المعراج
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الدكتور فهد بن عبدالله المبارك
عضو مجلس الإدارة

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر المجلس النقدي الخليجي أن يقدم تقريره الأول لكافة الباحثين والأكاديميين والمختصين بالشأن الاقتصادي من المؤسسات والهيئات المحلية والدولية، ونأمل أن يلبي هذا التقرير تطلعات ومتطلبات جميع المهتمين بالشأن الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي. ويصدر هذا التقرير في ظل ظروف وأوضاع اقتصادية تشهد تحولاً في الاتجاه العام لمسار الأداء الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة، حيث سجلت أسعار النفط والغاز تراجعا حاداً في الأسواق العالمية مقارنة بما كانت عليه خلال العام ٢٠١٤م، لينعكس ذلك سلباً على كل من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة وقيمة الصادرات النفطية في ميزان المدفوعات. هذا وفي ظل تلك التغيرات الاقتصادية، تباطأ معدل الزيادة لكل من السيولة المحلية في الجهاز المصرفي وأسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية.

ويتألف هذا التقرير من قسمين رئيسين بالإضافة إلى الملحق الإحصائي، فالقسم الأول يستعرض جهود المجلس النقدي الرامية الى استكمال البناء المؤسسي والتنظيمي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م وذلك سعياً لإرساء القواعد الأساسية اللازمة لممارسة أنشطته والاضطلاع بمهامه الواردة في نظامه الأساسي، وأما القسم الثاني فيناقش أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي خلال العام ٢٠١٥م بمختلف القطاعات، بما فيها القطاع الحقيقي والعام بالإضافة إلى القطاع الخارجي والنقدي، بينما يحتوي الملحق الاحصائي عرضاً لأهم الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء ومدى تطورها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م.

وبهذه المناسبة أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لمعالي الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئيس مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٤م على ما بذله من جهود مخلصة خلال فترة توليه مهام رئاسة مجلس الإدارة، وإلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس الإدارة من محافظي البنوك المركزية الوطنية على جهودهم المتواصلة من أجل تطوير عمل المجلس. كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى سعادة الدكتور خالد بن محمد السعد الرئيس التنفيذي للمجلس النقدي على ما قام به من جهد مخلص وسعي مشكور أثناء فترة عمله في تأسيس المجلس النقدي حتى اكتملت لبناته وبانت معالمه، بالإضافة إلى أعضاء الجهاز التنفيذي على ما يبذلونه من جهود حثيثة لتحقيق الأهداف المنشودة.

الدكتور محمد بن يوسف الهاشل
رئيس مجلس الإدارة

الباب الأول
البناء المؤسسي وأنشطة المجلس النقدي الخليجي

مقدمة

تبلورت فكرة اصدار العملة الخليجية الموحدة مع قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام ١٩٨١م حيث تعتبر الدول الأعضاء مرشحاً طبيعياً لتحقيق العملة الموحدة، فتجانس هياكلها الاقتصادية يجعل منها نسيجاً اقتصادياً يستقيم على القرار الاقتصادي الواحد، لذلك حث النظام الأساسي لمجلس التعاون على تحقيق التكامل والترابط فيما بينها في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويعد الاتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي الخليجي. وكذلك نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١م في مادتها (٢٢) على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لعام ٢٠٠١م، لتأكد على هدف إنشاء الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون من خلال استكمال خطوات العمل الاقتصادي المشترك لإصدار العملة الموحدة والتي نصت عليها المادة (٤) من الفصل الثالث للاتفاقية الاقتصادية. إلا أن الانطلاقة الحقيقية لمشروع الاتحاد النقدي تمثلت في موافقة المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الثانية والعشرين (مسقط، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ م) على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي. ومن بعد ذلك شرعت دول مجلس التعاون على استكمال خطوات العمل الاقتصادي المشترك فيما بينها في مجال التكامل النقدي والذي توج بإقامة المجلس النقدي الخليجي في ٣٠ مارس ٢٠١٠ م، ولعل أبرزها ما يلي:

١. في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى (مسقط، ديسمبر ٢٠٠١م)، أقر المجلس الأعلى البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والقاضي بتطبيق الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية العام ٢٠٠٢م، وأن تنظر وتبحث الدول الأعضاء في مجموعة من معايير التقارب المالية والنقدية، والاتفاق على ذلك في موعد أقصاه نهاية ٢٠٠٥م.
٢. في نهاية العام ٢٠٠٢م، انتهت الدول الأعضاء من ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالمثبت المشترك (الدولار الأمريكي) تطبيقاً لقرار مجلس الأعلى المشار إليه.
٣. خلال الفترة ٢٠٠٢م -٢٠٠٥م، عملت لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالتعاون مع لجنة المحافظين على إيجاد معايير الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي من أجل تحقيق التقارب لضمان نجاح مشروع الاتحاد النقدي.
٤. في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر ٢٠٠٥م)، اعتمد المجلس الأعلى المعايير المبدئية للتقارب الاقتصادي بالإضافة الى تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي، بما فيها النسب المتعلقة بهذه المعايير، ومكوناتها وكيفية احتسابها، والوصول إليها. كما اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها المشترك الخامس (أكتوبر ٢٠٠٥م) على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ على شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي.
٥. في مايو ٢٠٠٧م، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها الثالث والسبعين النسب الخاصة بمعايير التقارب والمراد تحقيقها وكيفية حسابها والوصول إليها وذلك بتفويض من المجلس الأعلى كما سبق ذكره.
٦. في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر ٢٠٠٨م)، اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، على أن تقوم الدول الأعضاء بالمصادقة على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن تمهيداً لإقامة المجلس النقدي وتمكينه من القيام بمهامه.
٧. في القمة التشاورية الحادية عشرة للمجلس الأعلى (مايو ٢٠٠٩م)، تم اختيار مدينة الرياض مقراً دائماً للمجلس النقدي الخليجي.
٨. في يونيه ٢٠٠٩م، بناء على تفويض المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر ٢٠٠٨م) للمجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية، تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بالدول الأعضاء بالاتحاد النقدي وهي مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت، وذلك على هامش الدورة الحادية عشرة بعد المائة للمجلس الوزاري (يونيه ٢٠٠٩م).
٩. في يناير ٢٠١٠م، استكملت دول المجلس الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي، ودخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز النفاذ في ٢٧ فبراير ٢٠١٠م.
١٠. في ٢٧ مارس ٢٠١٠م، دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز النفاذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في ٣٠ مارس ٢٠١٠م بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

الأهداف والمهام

إنفاذاً لاتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووفقاً لبنودها، التي أصبحت نافذة إعتباراً من تاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٠، تم تأسيس المجلس النقدي الخليجي ودخل نظامه الأساسي حيز النفاذ بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٠ وعليه فقد تم اعتباره تاريخاً لتأسيس المجلس النقدي. ومنذ ذلك التاريخ يواصل مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي، والذي يضم محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتفاقية، أعماله وجهوده الحثيثة الرامية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية لتمكين المجلس من القيام بالمهام الأساسية الموكلة إليه في الاتفاقية ونظامه الأساسي. ويهدف المجلس النقدي وبصفه أساسية -كما نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي -إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية، والقيام بما يلي:

١. تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي.
٢. تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي.
٣. متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك.
٤. تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية.
٥. تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي.
٦. الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة.
٧. التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة.
٨. متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي.
٩. يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.
١٠. التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.

مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة اجتماعه الأول في ٣٠ مارس ٢٠١٠م، وتوالت بعد ذلك اجتماعات مجلس الإدارة بمعدل ستة اجتماعات في السنة سعياً لتحقيق الأهداف والمهام المنوطة به والتي تتضمن الإعداد والتهيئة فنياً ومؤسسياً لإنشاء البنك المركزي الخليجي الذي يتمثل هدفه الأساسي في تحقيق استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وتتضمن مهامه رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة وسياسة سعر صرفها وتحديد موعد إصدارها.

وعقد مجلس الإدارة حتى تاريخه ثمانية وثلاثين اجتماعاً ابتداءً من اجتماعه الأول في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ٢٠١٠م حتى اجتماعه الثامن والثلاثين يوم الأربعاء ٢٧ يناير ٢٠١٦بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

الجهاز التنفيذي

ركز مجلس الإدارة جهوده في العام ٢٠١٢م على آلية ترشيح واختيار الرئيس التنفيذي وقد بذل جهوداً مقدرة وعقد اجتماعات عدة خاصة لمقابلة المرشحين من قبل أعضاء مجلس الإدارة حيث قرر مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٢ اختيار الدكتور خالد بن محمد السعد من دولة الكويت لشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجلس النقدي الخليجي. وقد قام الدكتور خالد بن محمد السعد خلال فترة رئاسته التي انتهت في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ بالإشراف على وضع اللبنات الأساسية للبناء المؤسسي وتكوين الجهاز التنفيذي والعمل على تهيئة المجلس النقدي وتجهيز البنى الأساسية له. حيث قام الجهاز التنفيذي بالاستعانة بإحدى شركات التوظيف ذات الخبرة لتعيين مجموعة من المؤهلين في الوظائف القيادية والعامة، وبعد انتهاء فترة الرئيس التنفيذي، قام مجلس الإدارة بمقابلة المرشحين وتم اختيار الدكتور رجا بن مناحي المرزوقي من المملكة العربية السعودية لمنصب الرئيس التنفيذي ابتداءً من ١ أكتوبر ٢٠١٥م.

المقر الرئيسي للمجلس النقدي

وافق مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ الموافق ٣١ مارس ٢٠١٤م على اتفاقية المقر والموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٨ إبريل ٢٠١٣م. وبناء عليه صدر المرسوم الملكي رقم م/٣٧ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ الموافق ٤ أبريل ٢٠١٤م بالتصديق على اتفاقية المقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والمجلس النقدي الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٨ إبريل ٢٠١٣م.

وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله، قام معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية للمملكة العربية السعودية، وبحضور أصحاب المعالي وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون وأصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون لدى المملكة العربية السعودية والسادة رؤساء اللجان المالية والمصرفية في دول المجلس وعدد من المسئولين بافتتاح مقر المجلس النقدي الخليجي في مساء يوم السبت ٢٩ ذي القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ٥ أكتوبر ٢٠١٣م في مدينة الرياض.
كما قامت حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة المالية بتوفير وتجهيز مبنى المقر الرئيسي للمجلس النقدي الخليجي في الرياض وتزويده بكافة احتياجاته الرئيسية.

البناء المؤسسي

حرص مجلس الإدارة على استكمال عملية البناء المؤسسي للمجلس النقدي الخليجي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية لتحقيق المتطلبات الأساسية لمرحلة البناء، بحيث تأخذ عملية البناء المؤسسي في الحسبان المتغيرات المستقبلية، وقد تم التعاقد مع أحد البيوت الاستشارية العالمية للمساعدة في وضع البناء المؤسسي للمجلس النقدي الخليجي طبقاً للشروط المرجعية التي وضعها مجلس الإدارة لإعداد الدراسة الخاصة بالأنشطة التأسيسية وتفاصيل مخرجاتها والبرنامج الزمني، وقد شمل البناء المؤسسي للمجلس النقدي الخليجي كلاً من الاستراتيجية، والتصميم والهيكل التنظيمي، والسياسات والإجراءات الإدارية، وسياسة الحوكمة والرقابة الداخلية، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، إضافة إلى الجوانب القانونية لعمل المجلس.
وحددت استراتيجية المجلس النقدي الخليجي رؤية ومهام المجلس، والخيارات الاستراتيجية لعمله ونطاق رسالته واختصاصاته وأهدافه، وخارطة الطريق لمراحل تطور بنائه، إضافة إلى خطة التنفيذ. إلى جانب ذلك، وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمجلس النقدي الخليجي وتطوره، فقد تم تحديد مراحل تطور الهيكل التنظيمي للمجلس، وأدوار البنوك المركزية الوطنية للتواصل مع المجلس النقدي الخليجي، وتحديد اللجان الأساسية ذات الصلة بأنشطة المرحلة الأولى لمسيرة المجلس. كما تم وضع الأدوار والأهداف الرئيسية لمختلف إدارات المجلس النقدي وفرق العمل المتخصصة، إضافة إلى تقييم احتياجات إدارات المجلس من الكفاءات البشرية.

البناء المؤسسي

وفي مجال السياسات والإجراءات الإدارية والرقابة الداخلية، فقد تم وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بكل من السياسات المحاسبية، والرقابة المالية، ورأس المال والموازنة، والتخطيط الاستراتيجي، وحفظ السجلات وأرشفتها، إضافة إلى صيانة وأمن المبنى. من جانب آخر، يحرص المجلس النقدي الخليجي على وضع مجموعة من الأدلة الاسترشادية المتعلقة بكل من النظام الأساسي لمجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وميثاق أخلاقيات وسلوكيات العاملين بالمجلس، وهيكل الصلاحيات الإدارية والمالية، وتقييم الأداء، وإطار عمل التعاون والمشاركة بين المجلس النقدي والبنوك المركزية الوطنية، إضافة إلى المتطلبات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية والخارجية. إلى جانب ذلك، وفيما يتعلق بالموارد البشرية للمجلس النقدي الخليجي، فقد تم إعداد دليل الموارد البشرية، وهيكل الدرجات الوظيفية والأجور والمزايا الوظيفية، وسياسة المكافآت، وسياسة تقييم أداء العاملين، وتقييم الكفاءة، والتدريب، والتطور الوظيفي، إضافة إلى سياسة التوظيف.

وقد صادق مجلس الإدارة تباعاً على مخرجات الدراسة ويتم العمل بها لتحقيق استراتيجية المجلس النقدي ورسالته المتمثلة في الإعداد لتأسيس البنك المركزي الخليجي وفقاً للأهداف والمهام الموضحة في اتفاقية الاتحاد النقدي، والنظام الأساسي للمجلس النقدي وممارسة دور قيادي في استكمال الاتحاد النقدي، وبناء مؤسسة بارزة قادرة على التحول إلى بنك مركزي خليجي في المستقبل.

من جانب آخر، وعلى صعيد الموارد البشرية واصل المجلس جهوده لاستقطاب الكوادر الفنية المميزة، حيث تم تعيين الكفاءات ليصبح إجمالي عدد الموظفين ٢٤ موظفاً في نهاية عام ٢٠١٥م. وفيما يتعلق بتقنية المعلومات، قام المجلس النقدي الخليجي بوضع السياسات اللازمة لبناء نظام تقنية المعلومات من أجل تحقيق أهداف المجلس وحرصاً من المجلس على مواكبة احدث التقنية في عملية الأتمتة فقد تم الانتهاء من مشروع مركز البيانات والبنية التحتية التقنية، ومشروع استضافة مركز البيانات وإدارة الخدمات ، ومشروع تخطيط موارد المؤسسات حيث تم تطبيق نظام الإجراءات المالية ونظام المشتريات وجاري العمل على نظم المعلومات الإدارية والموارد البشرية، إضافة إلى مشروع البوابة الإلكترونية وأنظمة مايكروسوفت.

بالإضافة إلى ذلك، يكثف المجلس حاليًا جهوده في مجال الجوانب القانونية الخاصة بالمجلس النقدي الخليجي لتحديد أهم القضايا والمتطلبات القانونية خلال مختلف مراحل تطور المجلس النقدي الخليجي، وذلك من خلال مراجعة الأنظمة والقوانين الوطنية، والاعتراف الدولي، والحصانة، وإجراءات إنفاذ القانون، إضافة إلى الجوانب القانونية للعملة الموحدة. ففيما يخص الاعتراف الدولي والتعاون مع الجهات الدولية ذات العلاقة، قام المجلس النقدي الخليجي ببذل جهودًا حثيثة لبناء علاقات تعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بطبيعة عمل المجلس وفتح قنوات اتصال مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد العربي، كما قام المجلس بتبادل الزيارات مع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك للتعاون في المجال الإحصائي. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس النقدي الخليجي والبنك المركزي الأوروبي تتضمن إطار عمل لتبادل المعلومات، والتعاون الفني بين الجهتين وإقامة الندوات وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وجاري العمل على توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الدولية الأخرى ذات العلاقة بعمل المجلس النقدي الخليجي.

متطلبات المرحلة القادمة

بالنسبة للمهام القائمة فهي على النحو التالي:

- **استكمال البناء المؤسسي للمجلس النقدي:** يعمل المجلس النقدي الخليجي على استكمال البناء المؤسسي من خلال تطبيق دراسة الجهة الاستشارية المتمثلة في العديد من المخرجات مثل سياسة الحوكمة والرقابة الداخلية ونظام الموارد البشرية واستراتيجية تقنية المعلومات والمتطلبات والمسائل القانونية ذات الصلة بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الخاصة بالإدارات المختلفة واستقطاب المزيد من الكوادر والخبرات الإدارية والفنية لإدارة عمليات المجلس النقدي الداخلية وتحقيق الأهداف المرجوة.

- **تنسيق السياسات ومعايير التقارب:** يعمل المجلس النقدي الخليجي على بلورة أطر التنسيق بين الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والنظم والبرامج الإحصائية بما في ذلك متابعة معايير تقارب الأداء الاقتصادي والمالي.

- **تطوير الأنظمة الإحصائية والبحثية:** تحديد الاحتياجات من البيانات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء وإعداد التقارير الإحصائية للمجلس النقدي والاستعانة بخبرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي وغيرها من الجهات العالمية ذات الخبرة لتقديم الدعم الفني.

- **تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية:** يعمل المجلس بشكل مستمر من أجل تطوير أطر التعاون بين المجلس النقدي الخليجي والبنوك المركزية الوطنية وتحديد مجالات وآليات التعاون المستقبلي في مراحل التطور المختلفة.

- **التعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة:** يجري التواصل مع الجهات الدولية ذات العلاقة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي وغيرها للاستفادة من خبراتها وتجاربها.

- **التشريعات:** التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك لمركزي وإصدار العملة الموحدة والتأكد من اتخاذ جميع التدابير والإجراءات لضمان انسجام التشريعات الوطنية بما فيها الأنظمة الأساسية للبنوك المركزية مع أحكام اتفاقية الاتحاد النقدي بما يسمح للبنك المركزي الخليجي عند إنشائه بممارسة وظائفه وأداء مهامه.

- **نظم المدفوعات:** التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة.

- **متابعة الإلتزام بحظر الإقراض:** العمل على متابعة الإلتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية والعمل على وضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية.

الباب الثاني
نبذة عن اقتصادات الدول الأعضاء

نظرة عامة

واجهت اقتصاديات الدول الأعضاء عدة تحديات خلال العام ٢٠١٥م، حيث شهدت أسواق النفط العالمية تراجعاً حاداً في الأسعار نتيجة لتغير معطيات العرض والطلب في الأسواق العالمية، وتراجع على إثر ذلك مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي فيما سجل الميزان الكلي للموازنة العامة وميزان المدفوعات عجزاً مالياً إضافة إلى ذلك شهد الدين العام ارتفاعاً ملحوظاً. كما واكبت مستويات الأسعار المحلية ومعدلات التضخم موجة التراجع في الأسواق العالمية بحسب مؤشرات الأسعار الأساسية.

فتشير البيانات الأولية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول الأعضاء بنسبة ١٧,٤٪ ليبلغ ما مقداره ٩٥٧,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥م مقارنة مع ١,١٦٠,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٤م، وتظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي أن الانخفاض قد تركز في جانب القطاع النفطي فيما سجل القطاع غير النفطي نمواً موجباً في مختلف أنشطته الاقتصادية. وفي ظل تراجع وانخفاض حجم النشاط الاقتصادي، شهدت الأسواق المحلية في الدول الأعضاء استقراراً نسبياً في معدلات التضخم مقاساً بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حيث تراوحت ما بين ١,٦٪ و٣,٣٪ خلال العام ٢٠١٥م.

كما تشير التقديرات الأولية إلى أن المعاملات التجارية والمالية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي خلال العام ٢٠١٥م قد أسفرت عن حدوث عجز في ميزان المدفوعات بلغ نحو ١٢٦,٠ مليار دولار ويمثل ما نسبته ١٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م. وعلى صعيد المالية العامة، تشير البيانات الأولية إلى أن الميزان الكلي للموازنة العامة في الدول الأعضاء سجل عجز مالي بمقدار ١١٤,١ مليار دولار أو ما يعادل نحو ١١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٥م. ونتيجة لذلك، شهد إجمالي الدين العام القائم في الدول الأعضاء ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٣٥,٣٪ ليصل إلى ١٣٣,٤ مليار دولار وليمثل بذلك ١٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م.

أما بالنسبة إلى القطاع النقدي والمصرفي في الاتحاد النقدي الخليجي خلال العام ٢٠١٥م، فقد ظلت أسعار صرف عملات دول الاتحاد مقابل الدولار الأمريكي ومعدلات الفائدة مستقرة خلال العام ٢٠١٥م. وأما فيما يتعلق بالسيولة المحلية في الاتحاد النقدي الخليجي خلال عام ٢٠١٥م، سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (م٣) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٢,٠٪ ليبلغ نحو ٧٦١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥م مقارنة مع ٧٤٦,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٤م، وذلك نتيجة لانخفاض الأصول الأجنبية بسبب العجز المسجل في ميزان المدفوعات فيما قابله ارتفاع الأصول المحلية للجهاز المصرفي بسبب العجز المسجل في الموازنة العامة. ومن جهة أخرى، حقق القطاع المصرفي في الدول الأعضاء في المجلس النقدي الخليجي أداءً جيداً خلال العام ٢٠١٥م وفق أغلب المؤشرات حيث ساهمت السياسات والأنظمة الاحترازية على تعزيز سلامة وزيادة مرونة القطاع المصرفي وترسيخ الاستقرار المالي.

جدول رقم (١): أهم المؤشرات الاقتصادية

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٣١,١٢٥,٩	٣٣,٣٨٧,٧	٣٣,٥٣٩,٦	٣٠,٧٤٩,٣	٢٨,٧٧٦,٦	٢٥,٧١٣,٣
	السعودية	٦٤٦,٠٠١,٩	٧٥٣,٨٣١,٧	٧٤٤,٣٣٥,٧	٧٣٣,٩٥٥,٦	٦٦٩,٥٠٧,٠	٥٢٦,٨١١,٤
	قطر	١٦٦,٤٦٦,٢	٢١٠,١٠٩,٠	٢٠١,٨٨٥,٤	١٩٠,٢٨٩,٨	١٦٩,٨٠٤,٧	١٢٥,١٢٢,٢
	الكويت	١١٤,٠٠٦,٩	١٦٣,٦٧٦,٩	١٧٤,١٢٨,٤	١٧٤,٠٨٠,٠	١٥٤,٠٦٢,٠	١١٥,٣٣٨,٦
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٪ التغير)	البحرين	٦,٨-٪	٢,٦	٥,٨	٦,٩	١١,٩	١٢,١
	السعودية	١٤,٣-٪	١,٣	١,٤	٩,٦	٢٧,١	٢٢,٨
	قطر	٢٠,٨-٪	٤,١	٦,١	١٢,١	٣٥,٧	٢٧,٩
	الكويت	٢٥,٦-٪	٦,٠-٪	٠,٠	١٣,٠	٣٣,٦	٨,٨
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (٪ التغير)	البحرين	١,٩	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٠,٤-٪	٢,٠
	السعودية	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٩	٣,٧	٣,٨
	قطر	١,٦	٣,٣	٣,٣	٢,٣	١,١	١,١-٪
	الكويت	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٤,٥
نسبة فائض/عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	١٣,٠-٪	٣,٦-٪	٣,٣-٪	٢,٠-٪	٠,٣-٪	٤,٨-٪
	السعودية	١٥,٠-٪	٢,٣-٪	٦,٥	١٣,٦	١١,٦	٤,٤
	قطر	٠,٦-٪	١٦,١	١٤,٣	١١,٤	٦,٩	٢,٧
	الكويت	١٠,٣-٪	١٨,٠	٢١,٢	٣١,٥	٢٣,١	٢٣,٣
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٦١,٨	٤٤,٤	٤١,٧	٣٣,٥	٢٩,٣	٢٥,٢
	السعودية	٥,٩	١,٦	٢,٢	٣,٠	٥,٤	٨,٥
	قطر	٣٨,٣	٢٨,٥	٢٨,٠	٢٣,٢	٢٣,٥	٤٢,٧
	الكويت	١٠,٩	٧,٣	٦,٥	٦,٨	٨,٥	١١,٥
نسبة فائض/عجز ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٥,٢-٪*	٢,٢	٠,٤	٢,١	٢,٢-٪	٥,٠
	السعودية	١٧,٩-٪	١٧,٠	٣٤,٠	٣٢,٤	٢٣,٨	١٢,٣
	قطر	٣,٣-٪	٠,٦	٤,٥	٨,٥	٨,٤-٪	٩,٧
	الكويت	٢,٦-٪	٠,٨	١,٩	١,٩	٢,٩	٠,٥
نسبة عرض النقود (م٣) الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	١٠١,٦	٩٢,٧	٩١,٧	٩٠,٣	٩٢,٤	٩٨,٢
	السعودية	٧٣,٢	٦١,٢	٥٥,٤	٥٠,٦	٤٨,٧	٥٤,٧
	قطر	٨٦,٠	٦٥,٩	٦٢,٠	٥٥,٠	٥٠,١	٥٨,١
	الكويت	٩٩,٥	٧١,٣	٦٦,٩	٦١,١	٦٥,٢	٧٨,٢
سعر الفائدة بين المصارف (لمدة ثلاثة شهور)	البحرين	١,٦٢٥	١,٠٠٠	١,١٥٠	١,١٨٢	١,٢٥٨	١,٢٤٢
	السعودية	٠,٨٨٠	٠,٩٣٦	٠,٩٥٣	٠,٩١٦	٠,٦٩٤	٠,٧٣٦
	قطر	٢,٤٨٢	١,٥٠٠	١,٠٤٥	١,٠٥٠	١,٥٠٠	١,٩٥٠
	الكويت	١,١٤٦	١,٠٤٢	٠,٦٤٤	٠,٨٠٩	٠,٩٣٧	٠,٩٩١
متوسط سعر الصرف الرسمي للفترة	البحرين	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦
	السعودية	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠
	قطر	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠
	الكويت	٠,٣٠١	٠,٢٨٤	٠,٢٨٤	٠,٢٨٠	٠,٢٧٦	٠,٢٨٧

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٥م أعدت من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والمجلس النقدي الخليجي

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

في ظل انحدار أسعار النفط خلال العام ٢٠١٥م، سجلت الحسابات القومية في دول الاتحاد النقدي في العام ٢٠١٥م معدلات نمو سالبة مقارنة عما كانت عليه في العام السابق، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول الأعضاء بنسبة ١٧,٤٪ ليصل إلى ٩٥٧,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥م مقارنة مع ١,١٦٠,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٤م، وتركز الانخفاض في الناتج المحلي في جانب القطاع النفطي. بينما استمرت القطاعات الأخرى غير النفطية بالنمو مدعومة بالإنفاق الحكومي الذي يشكل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في دول المنطقة. كما يعد انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بالأسعار الجارية أعلى معدل تراجع أو نمو سالب، بعد الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٩م، لتلك القيمة منذ طفرة أسعار النفط في بداية الألفية، ويعود ذلك للأهمية النسبية العالية لمكون الصادرات النفطية والبترولية في الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.

وبمقارنة البيانات الأولية للدول الأعضاء مع بعضها في العام ٢٠١٥م، يلاحظ مساهمة المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء نحو الثلثين (٦٧,٥٪) بناتج محلي قدره ٦٤٦,٠ مليار دولار، تلتها دولة قطر بنسبة مساهمة تربوا على السُدس (١٧,٤٪) وبقيمة تُقدر ١٦٦,٥ مليار دولار، وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت نحو الثُمن (١١,٩٪) وبناتج محلي قدره ١١٤,٠ مليار دولار. بينما ساهمت مملكة البحرين بنسبة ثلاثة أعشار (٣,٣٪) وبناتج محلي قدره ٣١,١ مليار دولار.

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الإنفاق في دول الاتحاد النقدي الخليجي - بالأسعار الجارية، مليون دولار أمريكي

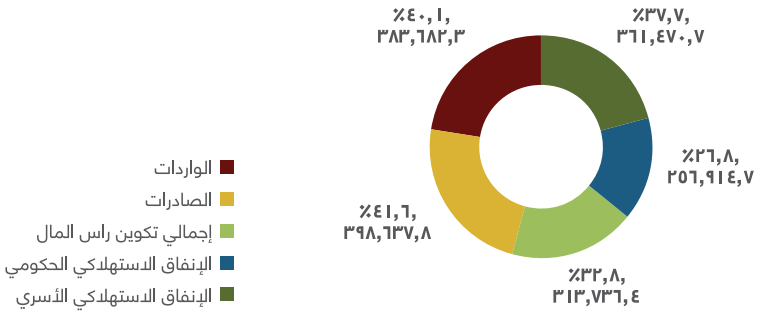

وبالنسبة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات للدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م ما قيمته ٣٩٨,٦ مليار دولار، بانخفاض نسبته ٣٧,٥٪ مقارنة بالعام السابق ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية والذي يعد المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام. وفي المقابل، فقد بلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات للدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م ما قيمته ٣٨٣,٧ مليار دولار بانخفاض نسبته ٣,٤٪ مقارنة بالعام السابق. كما يعد القطاع الخارجي من أهم مكونات الناتج المحلي مما يجعله مرتبطاً بالأوضاع

الاقتصادية السائدة في المحيط الدولي، حيث يمثل مجموع الصادرات ما نسبته ٤١,٦٪ من الناتج المحلي ويمثل مجموع الواردات ما نسبته ٤٠,١٪ وليعكس بذلك درجة الانفتاح الاقتصادي العالية. كذلك ارتفع مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي، بشقيه العام والخاص، بنسبة ٣,٦٪ ليبلغ ٦١٨,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥م أو ما يعادل نحو ٦٤,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وفي الوقت الذي قدرت فيه الاستثمارات، بشقيها العام والخاص، بنحو ٣١٣,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، بانخفاض ٠,٢٪ منسوباً إلى العام السابق وليمثل بذلك ٣٢,٨٪ من الناتج المحلي.

الشكل (٢): الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية في دول الاتحاد النقدي الخليجي في ٢٠١٥ م - بالأسعار الجارية، مليون دولار

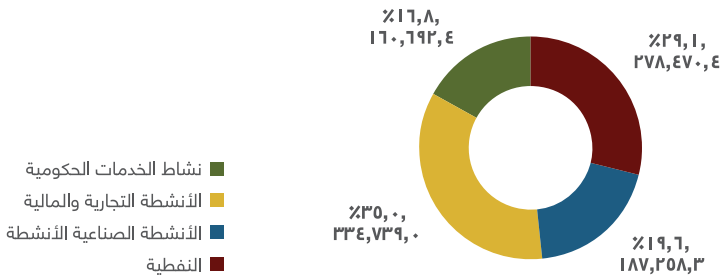

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من حيث الأنشطة الاقتصادية، بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في مجموع الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٩,٢٪ في العام ٢٠١٥م أو ما يعادل ٢٧٨,٥ مليار دولار، مما يجعله المحرك الأساسي لاقتصادات جميع الدول الأعضاء. كما شهد قطاع النفط والغاز انكماشاً نسبته ٤٦,٠٪ مقارنة مع العام السابق متأثراً بانخفاض أسعار النفط العالمية. فيما ساهم قطاع الأنشطة الصناعية، بما فيها الصناعات التحويلية ونشاط التشييد والبناء وإنتاج الكهرباء والماء، بحوالي ١٩,٦٪ في الناتج المحلي الاجمالي لدول الأعضاء في العام ٢٠١٥م أي ما يعادل ١٨٧,٣ مليار دولار محققاً انخفاضاً طفيفاً بمقدار ١,٣٪ مقارنة مع العام السابق. ولما كانت الصناعات التحويلية مرتبطة في معظمها بالمشتقات النفطية، فقد حققت القيمة المضافة المتولدة من نشاط تلك الأنشطة نمواً سالباً نظراً لتراجع أسعار النفط الخام ومشتقاته. وبخلاف بقية الأنشطة الصناعية، فقد حقق نشاط التشييد والبناء بالإضافة إلى انتاج الكهرباء والماء نمواً موجباً مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري العام والزيادة السكانية المطردة. كذلك ساهمت الأنشطة الخدمية بنسبة ٣٥,٠٪ في الناتج المحلي لنفس الفترة، وارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية من ٣١٩,١ مليار دولار في العام ٢٠١٤ الى ٣٣٤,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٥ أي بنسبة نمو ٤,٩٪ خلال الفترة مدعوماً بزيادة معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي. أما بالنسبة للقطاع العام، بلغت القيمة المضافة المتولدة من مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي مقدار ١٦٠,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٥م وبمعدل نمو قدره ١٢,٩٪ منسوباً إلى العام السابق، وذلك نتيجة لاستمرار زيادة الإنفاق العام مستفيداً ومدعوماً من فوائض النفط للسنوات السابقة.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

وعلى مستوى الدول الأعضاء، فقد تباينت معدلات النمو الاقتصادية في العام ٢٠١٥م منسوبا إلى العام السابق. سجلت مملكة البحرين أدنى معدل تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ٦,٨٪ ليبلغ ٣١,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، حيث انخفض القطاع النفطي بنسبة ٤٤,٩٪ ليبلغ ٤,٤ مليار دولار وليمثل بذلك ١٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيما قابله ارتفاع القطاع غير النفطي بنسبة ٥,١٪ ليبلغ ٢٦,٤ مليار دولار وليمثل بذلك نسبة ٨٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي كنتيجة لزيادة كل من الأنشطة التجارية والمالية بنسبة ٤,٠٪ ليصل إلى ١٣,٩ مليار دولار، والأنشطة الصناعية بنسبة ٨,٠٪ ليصل إلى ٨,١ مليار دولار، ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة ٣,٤٪ ليبلغ نحو ٤,٤ مليار دولار.

كذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة قطر بنسبة ٢٠,٨٪ ليبلغ ١٦٦,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، حيث انخفضت القيمة المضافة في القطاع النفطي بنسبة ٤٣,٧٪ ليبلغ ٦٠,٤ مليار دولار فيما قابله ارتفاع القيمة المضافة في القطاع غير النفطي بنسبة ٤,١٪ ليبلغ ١٠٦,١ مليار دولار. وبذلك انخفضت نسبة القطاع النفطي إلى ٣٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع نسبة القطاع غير النفطي إلى ٦٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي كنتيجة لزيادة كل من الأنشطة المالية والتجارية بنسبة ١٢,٢٪ ليصل الى ٥٢,١ مليار دولار، ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة ٨,٤٪ ليبلغ نحو ٢١,٨ مليار دولار، وانخفاض الأنشطة الصناعية بنسبة ٨,٩٪ ليصل الى ٣٢,٢ مليار دولار.
كما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية انخفاضاً بنسبة ١٤,٣٪ ليبلغ ٦٤٦,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، حيث انخفض القطاع النفطي بنسبة ٤٥,٥٪ ليبلغ ١٦٤,٢ مليار دولار وليشكل بذلك نسبة ٢٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي فيما قابله ارتفاع القطاع غير النفطي بنسبة ٦,٤٪ ليصل إلى ٤٧٤,٨ مليار دولار وليشكل بذلك نسبة ٧٣,٥٪ من الناتج المحلي. وجاء هذا الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي كنتيجة لزيادة كل من الأنشطة الصناعية بنسبة ٠,٩٪ ليصل إلى ١٣٢,٣ مليار دولار، والأنشطة التجارية والمالية بنسبة ٥,٠٪ ليصل إلى ٢٢١,٢ مليار دولار، ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة ١٦,٢٪ ليبلغ نحو ١٢١,٤ مليار دولار.

وانخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في دولة الكويت بنسبة ٢٩,٩٪ ليبلغ ١١٤,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، حيث انخفض كل من القطاع النفطي بنسبة ٥٠,١٪ ليبلغ ٤٩,٤ مليار دولار والقطاع غير النفطي بنسبة ٣,٥٪ ليبلغ ٧٥,٤ مليار دولار. كما انخفضت نسبة القطاع النفطي إلى ٤٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع نسبة القطاع غير النفطي إلى ٦٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا الانخفاض في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي كمحصلة لتراجع كل من الأنشطة التجارية والمالية بنسبة ٢,٣٪ ليصل إلى ٤٧,٥ مليار دولار، والأنشطة الصناعية بنسبة ٧,٤٪ ليصل إلى ١٤,٦ مليار دولار، ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة ٣,٠٪ ليبلغ نحو ١٣,٢ مليار دولار.

قطاع النفط والغاز

يمثل النفط والغاز الطبيعي عصب اقتصاديات دول الاتحاد النقدي الخليجي، فهو المصدر الأول للدخل العام والسلعة الرئيسية في التصدير والمحرك الرئيسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ونظراً لتلك الأهمية البالغة لقطاع النفط والغاز في جميع الدول الأعضاء فسوف يتم تسليط المزيد من الضوء وإلقاء نظرة شاملة على التطورات الرئيسية خلال العام ٢٠١٥م في عدة محاور من أهمها اتجاهات الأسعار، والإنتاج، وانعكاس ذلك على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء، وبالإضافة إلى الاحتياطيات الثابتة.

أولاً الأسعار، لقد شهدت أسواق النفط العالمية تقلبات حادة منذ أواخر العام ٢٠١٤م واستمرت خلال العام ٢٠١٥م، من أبرزها الانحدار الكبير في أسعار النفط منذ الربع الأخير في العام ٢٠١٤، كمحصلة لاستمرار حالة تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، خاصة في منطقة اليورو وفي الدول الناشئة، مما أدى إلى حدوث تراجع في زيادة الطلب العالمي على خام النفط ومشتقاته، في الوقت الذي تشهد فيه الإمدادات النفطية، من دول خارج منظمة أوبك ومن المصادر غير التقليدية، ارتفاعاً ملحوظاً، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في ميزان العرض والطلب في أسواق النفط العالمية مما نتج عنه وفرة في المعروض النفطي واستمرار الزيادة المطردة في إجمالي مخزونات النفط العالمية، وبالتالي انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية.

انعكست التطورات الاقتصادية والتغيرات الأخيرة في أسواق النفط العالمية خلال العام ٢٠١٥م سلباً على اتجاهات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي. فقد انخفضت أسعار النفط العالمية خلال العام ٢٠١٥ بدرجة حادة نسبة إلى العام السابق، لتسجل أعلى معدل تراجع منذ طفرة أسعار النفط في بداية الألفية ولتصل إلى أقل مستوياتها منذ العام ٢٠٠٥م، حيث تراوحت المعدلات الأسبوعية لسعر خام برنت ما بين حوالي ٣٥,٩ و٦٥,٠ دولار خلال العام ٢٠١٥م، وبلغ متوسط سعر خام برنت نحو ٥٢,٦ دولار للبرميل في العام ٢٠١٥م بانخفاض مقداره ٤٦,٧ دولار أو بنسبة ٤٧٪ مقارنة مع متوسط سعره البالغ ٩٩ دولار في العام السابق. وفي نفس السياق، سجل متوسط سعر استيراد الغاز الطبيعي المسال في اليابان انخفاضاً سنوياً ما نسبته ٣٥٪ حيث تراجع من ١٦,١ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام ٢٠١٤م إلى ١٠,٥ دولار في العام ٢٠١٥م. ومع ذلك شهد السوق النفطي ارتفاعاً نسبياً في أسعار النفط خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥م، وذلك انعكاساً لتصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. أما خلال النصف الثاني من العام، فقد شهد السوق النفطي تغيراً مفاجئاً في اتجاه الأسعار بحدوث انخفاض حاد في أسعار النفط تزامناً مع تراجع التوترات الجيوسياسية في عدد من مناطق الإنتاج الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي المخزونات النفط العالمية إلى مستويات قياسية نتيجة لزيادة مطردة في جانب العرض بما يفوق معدل نمو الطلب العالمي على خام النفط ومشتقاته، لتعكس في جانب مهم منها الاستقرار النسبي في إنتاج النفط غير التقليدي (الصخري) في شمال أمريكا وتباطؤ معدل نمو الاستهلاك العالمي للنفط في خلال العام ٢٠١٥م.

الشكل (٣): مؤشر أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي

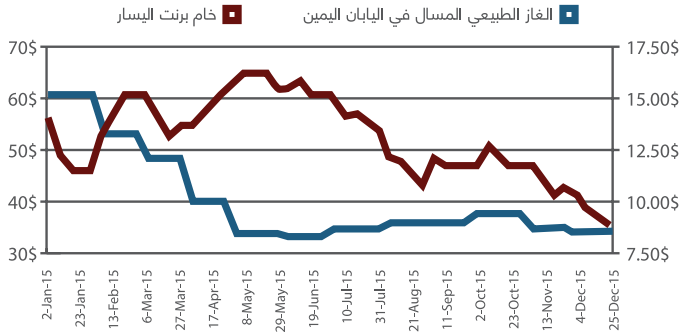

قطاع النفط والغاز

ثانياً-الإنتاج، تشير البيانات الأولية إلى أن معدل إنتاج النفط الخام في الدول الأعضاء في المجلس النقدي الخليجي قد بلغ نحو ١٣,٩ مليون برميل يومياً-خلال العام ٢٠١٥م مرتفعاً بنسبة ٣,٢٪ مقارنة بالعام السابق. بينما قدر إنتاج سوائل الغاز الطبيعي نحو ٢,٦ مليون برميل يومياً مرتفعاً بنسبة ٢,٠٪ لنفس الفترة. في حين بلغ إنتاج الغاز الطبيعي نحو ٩٤٠,٥ مليون متر مكعب يومياً-في العام ٢٠١٥م مرتفعاً بنسبة ٣,٠٪ مقارنة بالعام السابق. بذلك يقدر معدل إنتاج الدول الأعضاء من الهيدروكربونات ما يعادل نحو ٢٢,٧ مليون برميل يومياً-من النفط المكافئ خلال العام ٢٠١٥م مرتفعاً بنسبة ٣,٠٪ مقارنة مع العام السابق، الشكل (٤).

وعلى مستوى الدول الأعضاء، تشير التقديرات الأولية إلى ثبات واستقرار نسبي في معدلات الإنتاج سواء من النفط الخام أو الغاز الطبيعي وسوائله خلال العام ٢٠١٥م، حيث انخفض إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام بنسبة ٠,٤٪ ليصل إلى ٢٠١,٥ ألف برميل يومياً-في العام ٢٠١٥م. كما ارتفع معدل الإنتاج في المملكة العربية السعودية بنسبة ٥,١٪ ليبلغ ١٠,٢ مليون برميل يومياً-في العام ٢٠١٥م. بينما انخفض إنتاج دولة قطر بنسبة ٧,٥٪ ليصل إلى ٦٥٦ ألف برميل يومياً- في العام ٢٠١٥م، وتراجع معدل الإنتاج اليومي في دولة الكويت بنسبة ٠,٣٪ ليبلغ نحو ٢,٨٦ مليون برميل لنفس الفترة. أما بالنسبة لإنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العام ٢٠١٥م، فقد ارتفع إنتاج المملكة العربية السعودية بنسبة ٠,٧٪ ليبلغ نحو ١,٣ مليون برميل يومياً، وارتفع إنتاج دولة قطر بنسبة ٢,٠٪ ليبلغ نحو ١,١ مليون برميل يومياً، كما ارتفع في دولة الكويت بنسبة ١٤,٤٪ ليبلغ نحو ١٦٥,٧ ألف برميل يومياً. وفي المقابل، انخفض معدل الانتاج في مملكة البحرين بنسبة ٢,٠٪ ليبلغ نحو ١٠,٠ ألف برميل يومياً. وبالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي في العام ٢٠١٥م، فقد شهد معدل الإنتاج في دولة الكويت ارتفاعاً ملحوظاً- بنسبة ١٢,٣٪ ليصل إلى ٤٧,١ مليون متر مكعب يومياً، كما ارتفع إنتاج المملكة العربية السعودية بنسبة ٢,٧٪ ليبلغ نحو ٣٢٩,٢ مليون متر مكعب يومياً، وشهد معدل الإنتاج في مملكة البحرين ارتفاعاً بنسبة ٣,٢٪ ليبلغ نحو ٥٧,٨ مليون متر مكعب يومياً، كما ارتفع معدل الإنتاج في دولة قطر بنسبة ٢,٤٪ ليصل إلى ٥٠٦,٤ مليون متر مكعب يومياً. إجمالاً لما سبق، ارتفع معدل الإنتاج اليومي من الهيدروكربونات في مملكة البحرين بنسبة ١,٨٪ ليصل إلى ٥٩٢,٩ ألف برميل من النفط المكافئ، وارتفع في المملكة العربية السعودية بنسبة ٤,٢٪ ليصل إلى ١٣,٧ مليون برميل من النفط المكافئ، وارتفع بنسبة ١,٤٪ في دولة الكويت ليصل إلى ٣,٣٤ مليون برميل من النفط المكافئ، كما ارتفع في دولة قطر بنسبة ٠,٩٪ ليصل إلى ٥,١٣ مليون برميل من النفط المكافئ.

الشكل (٣): معدل انتاج قطاع النفط والغاز في العام ٢٠١٥

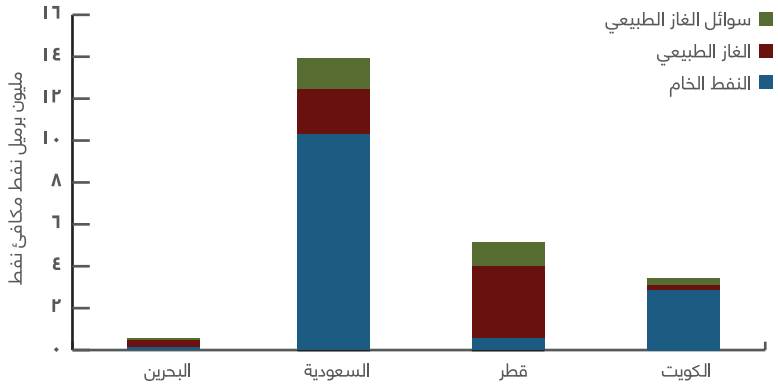

قطاع النفط والغاز

ثالثاً الصادرات، لقد انعكست تطورات أسعار النفط خلال العام ٢٠١٥م سلباً على قيمة صادرات النفط الخام ومشتقاته. فقد انخفضت القيمة الإجمالية للصادرات النفطية، بما فيها المشتقات النفطية والغاز الطبيعي وسوائله، في الدول الأعضاء بنسبة ٤٥,٦٪ لتبلغ ٢٧٤,١ مليار دولار خلال العام ٢٠١٥م مقارنة مع قيمة الصادرات النفطية في العام السابق. وعلى مستوى الدول الأعضاء، سجلت دولة قطر أدنى معدل تراجع في قيمة الصادرات النفطية خلال العام ٢٠١٥م بنسبة ٤٠,٠٪ لتصل إلى ٦٤,٥ مليار دولار نتيجة للانخفاض النسبي في أسعار الغاز الطبيعي مقارنة مع أسعار النفط، وانخفض بنسبة ٤٩,٨٪ في دولة الكويت لتبلغ نحو ٤٩,٠ مليار دولار، وانخفض بنسبة ٤٦,٣٪ في المملكة العربية السعودية لتبلغ نحو ١٥٢,٩ مليار دولار، كما انخفض بنسبة ٤٦,٦٪ في مملكة البحرين لتصل إلى ٧,٧ مليار دولار.

رابعاً الاحتياطيات، أما بالنسبة إلى الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي، تمتلك الدول الأعضاء احتياطيات ثابتة من النفط الخام ما يقدر بنحو ٣٩٣,٥ مليار برميل بالإضافة إلى احتياطي من الغاز الطبيعي قدره ٣٤,٨ تريليون متر مكعب في نهاية العام ٢٠١٥م أو ما يعادل نحو ٢٢٩,٣ مليار برميل من النفط المكافئ. أما على مستوى الدول الأعضاء، تقدر الاحتياطيات الثابتة في المملكة العربية السعودية من النفط الخام نحو ٢٦٦,٦ مليار برميل ومن الغاز الطبيعي نحو ٨,٦ تريليون متر مكعب أو ما يعادل نحو ٥٦,٧ مليار برميل من النفط المكافئ، وفي دولة الكويت بنحو ١٠١,٥ مليار برميل من النفط الخام بالإضافة إلى ١,٧٨ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أو ما يعادل ١١,٨ مليار برميل من النفط المكافئ، وفي دولة قطر بنحو ٢٥,٢٤ مليار برميل من النفط الخام بالإضافة إلى ٢٤,٣ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أو ما يعادل نحو ١٦٠,٣ مليار برميل من النفط المكافئ، اما في مملكة البحرين نحو ١٢٠ مليون برميل من النفط الخام بالإضافة إلى ٩٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أو ما يعادل ٦٠٦,٩ مليون برميل من النفط المكافئ.

الشكل (٥): الاحتياطيات الثابتة من النفط والغاز الطبيعي في نهاية العام ٢٠١٥م
مليار برميل مكافئ نفط

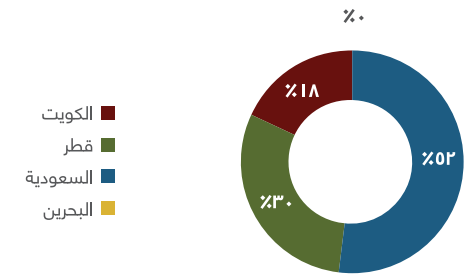

معدلات التضخم ومستويات الأسعار المحلية

يتضح من سلسلة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة أن معدلات التضخم أصبحت متقاربة وضمن نطاق معتدل. وبصفة عامة يتراوح معدل التضخم السنوي في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥ ما بين ١,٦٪ و٣,٣٪.

الشكل (٦): معدلات التضخم السنوية نسب مئوية

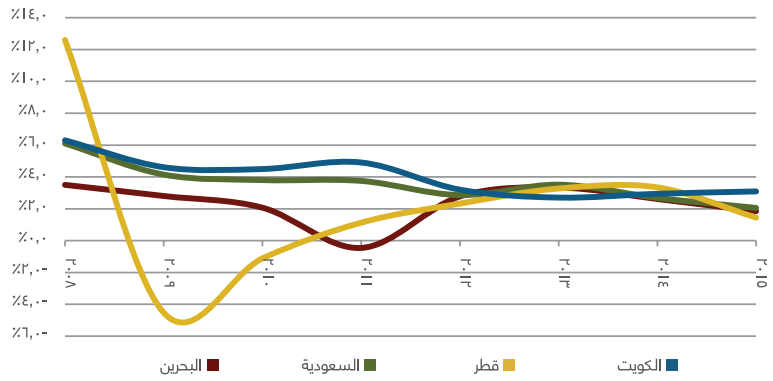

فقد سجلت معدلات التضخم في الدول الأعضاء، مقاساً بالتغير النسبي في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، تراجعاً وانخفاضاً في العام ٢٠١٥م حيث بلغ ٣,٣٪ في دولة الكويت، بينما بلغ ٢,٢٪ في المملكة العربية السعودية، في حين بلغ ١,٩٪ في مملكة البحرين، و١,٦٪ في دولة قطر. وبشكل عام، فقد تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار السلع والخدمات تدريجياً في الأسواق المحلية على مدى السنوات الأخيرة، الأمر الذي لعب دوراً هاماً في تقليص الفجوة بين معدلات التضخم في الدول الأعضاء.

ويعود هذا الانخفاض، بشكل أساسي، إلى هبوط أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية نظراً لاستيراد معظمها. كما تأثرت معدلات التضخم باستمرار تراجع أسعار المنتجات الصناعية والآلات والأجهزة المستوردة من الدول الصناعية في ظل انخفاض أسعار النفط والطاقة بالإضافة إلى تباطؤ معدلات التضخم فيها، كذلك تحسن سعر صرف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية لدول الشركاء التجاريين. وفي المقابل، ساهمت أسعار مجموعة السكن برفع معدلات التضخم خلال العام ٢٠١٥م نتيجة لاستمرار ارتفاع الطلب على المساكن الناجم عن الزيادة السكانية المطردة والزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، كما أن الزيادة الكبيرة التي حدثت في السيولة النقدية قد خلقت عوامل تضخمية نتج عنها ارتفاع في أسعار الخدمات المحلية.

إيجازاً لما سبق، جاء التغير في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم السنوي) خلال العام ٢٠١٥م كمحصلة لتغيرات متباينة في المجموعات الرئيسية المكونة للمؤشر، حيث تراجع معدل الزيادة لمتوسط أسعار مجموعة الغذاء فيما قابله ارتفاع معدل الزيادة لمتوسط أسعار مجموعة السكن. وفيما يلي تحليل تفصيلي لنتائج مجموعة السكن والغذاء اللتين تمثلان أهمية كبيرة في مجموعات الإنفاق الرئيسية المكونة للمؤشر حيث أن مجموع وزنيهما يستحوذان على نحو نصف الأوزان الترجيحية لتلك المجموعات، الأمر الذي له الأثر الكبير في تغير الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين.

معدلات التضخم ومستويات الأسعار المحلية

فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمشروبات، فقد سجل الرقم القياسي لمجموعة الغذاء ارتفاعاً طفيفاً خلال العام ٢٠١٥م مما أدى إلى انخفاض مساهمته الفعلية في معدل التضخم، حيث بلغ ٣,٤٪ في دولة الكويت وبنسبة مساهمة ٢١,٠٪، وارتفاع نسبته ٠,٨٪ في دولة قطر وبنسبة مساهمة ٥,١٪، وارتفاع نسبته ١,٧٪ في المملكة العربية السعودية وبنسبة مساهمة ١٨,٢٪، بينما بلغ ٢,٤٪ في مملكة البحرين وبنسبة مساهمة ٣٩,٣٪.

الشكل (٧): الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٥ م - نسبة التغير

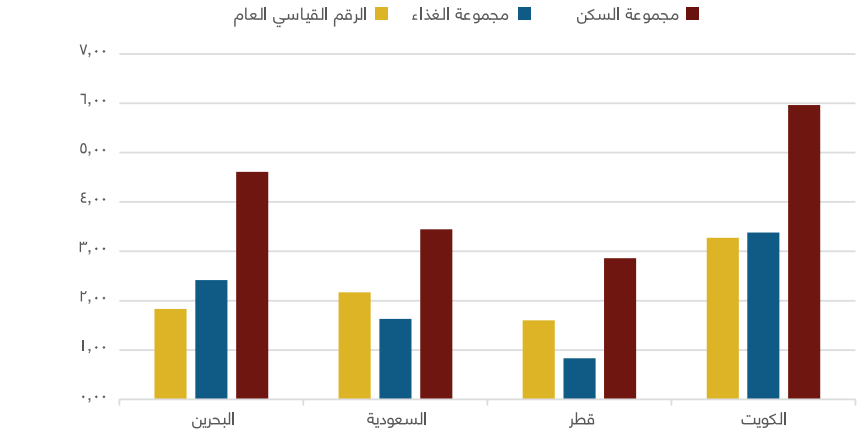

وفيما يتعلق بالسكن والوقود والطاقة، سجل الرقم القياسي لمجموعة السكن ارتفاعاً نسبياً خلال العام ٢٠١٥م مما ساهم في رفع معدل التضخم نظراً لثقل وزنها، حيث بلغ ٦,٠٪ في دولة الكويت وبنسبة مساهمة ٥٢,٨٪، وارتفع بنسبة ٣,٤٪ في المملكة العربية السعودية وبنسبة مساهمة ٣٩,٧٪، وارتفاع نسبته ٢,٩٪ في دولة قطر وبنسبة مساهمة ٣٤,٤٪، بينما بلغ ٤,٦٪ في مملكة البحرين وبنسبة مساهمة ٦٠,٧٪.

الشكل (٨): المساهمة النسبية لمجموعات الإنفاق في المؤشر العام لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٥م

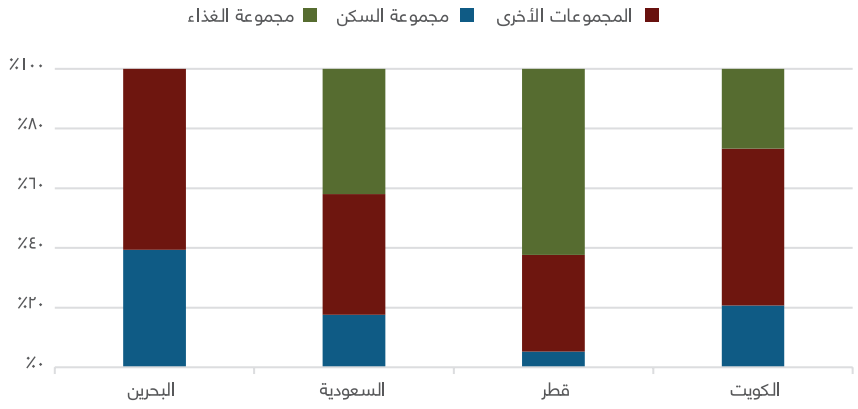

المالية العامة

ألقى تراجع أسعار النفط العالمية خلال العام ٢٠١٥م بظلاله على المالية العامة للدول الأعضاء حيث تمثل عوائد النفط مصدر الدخل الرئيسي للإيرادات العامة، وعلى الرغم من تحسن حصيلة الإيرادات غير النفطية في السنوات الأخيرة غير أنها لا تعوض عن تراجع العوائد النفطية حيث يبلغ متوسط مساهمتها في المالية العامة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ قرابة العُشر باستثناء دولة قطر التي شهدت زيادة مطردة في عوائدها غير النفطية ليبلغ متوسط المساهمة فيها نحو الثلث. وفي المقابل، تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام والترشيد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تشير البيانات الأولية إلى أن الميزان الكلي للموازنة العامة في الدول الأعضاء سجل عجز مالي مقداره ١١٤,١ مليار دولار أو ما يعادل نسبته ١١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٥م، وذلك وفقاً للتطورات المالية في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال العام ٢٠١٥م.

فيما يتعلق بالشق الأول للموازنة العامة، سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً بنسبة ٤٣,٧٪ لتبلغ ما قيمته ٢٦٩,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، وجاء هذا الانخفاض كنتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ١٩٥,٥ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ١٩٣,٤ مليار دولار بالإضافة إلى تراجع الإيرادات غير النفطية بمقدار ١٤,١ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ٧٦,١ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٧١,٨٪ في العام ٢٠١٥م، فيما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٢٨,٢٪ لنفس الفترة.

أما فيما يتعلق بالشق الآخر للموازنة العامة، انخفضت النفقات العامة بنسبة ١٢,١٪ لتبلغ ما قيمته ٣٨٣,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من النفقات الجارية بمقدار ٢٠,١ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ٢٩٢,١ مليار دولار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ٣٢,٧ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ٩١,٥ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٧٦,١٪ في العام ٢٠١٥م، فيما انخفضت نسبة مساهمة النفقات الرأسمالية في إجمالي النفقات العامة إلى ٢٣,٨٪ لنفس الفترة. وقد جاء هذا الانخفاض في النفقات الجارية خلال العام ٢٠١٥م مقارنة مع العام السابق كمحصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٢٣,٤ مليار دولار لتبلغ ٧١,٣ مليار دولار، وانخفضت مدفوعات الفوائد بمقدار ٢ مليار دولار لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار تزامناً مع تراجع الدين العام، بالإضافة إلى انخفاض المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ٦,٧ مليار دولار لتبلغ ٦٤,٨ مليار دولار من جهة، فيما ارتفعت نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بقدار ٢٤,٥ مليار دولار لتبلغ ١٤٧,٩ مليار دولار من جهة أخرى.

وتبعاً لذلك، انعكست التطورات السابقة في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال عام ٢٠١٥م على الموازنة العامة لتسجل عجزاً أولياً بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام ما مقداره ١١١,٧ مليار دولار أو ما يعادل ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره ١١٤,١ مليار دولار أو ما يعادل ١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م.

المالية العامة

الشكل (٩): نسبة العجز / الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م

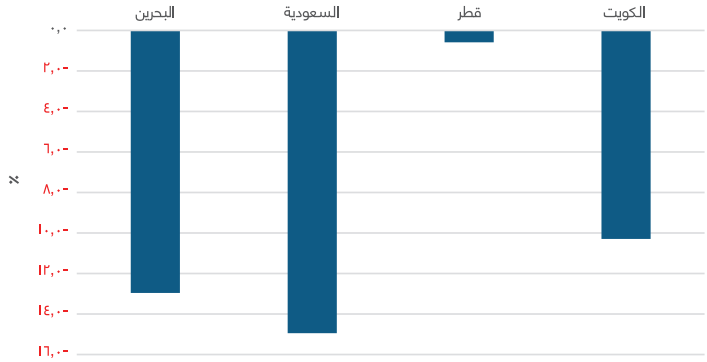

وبالنسبة لتطورات المالية العامة على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م، فقد تباين وضع الميزان الكلي للموازنة العامة بين الحكومات المركزية مع بقاء الاتجاه العام متقارب بين الدول الأعضاء نتيجة لتشابه المكونات الرئيسية في المالية العامة. أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في مملكة البحرين عجزاً مالياً مقداره ٤,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥، ويمثل ما نسبته ١٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعند استثناء مدفوعات الفوائد، تسجل الموازنة عجزاً أولياً مقداره ٣,٣ مليار دولار أو ما نسبته ١٠,٧٪ من الناتج المحلي. ويعود ذلك كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة بنسبة ٣٣,٩٪ لتبلغ ٥,٤ مليار دولار وانخفاض النفقات العامة بنسبة ٠,٤٪ لتبلغ ٩,٥ مليار دولار. وجاء انخفاض الإيرادات العامة كنتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ٢,٨ مليار دولار لتبلغ ٤,٢ مليار دولار فيما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بمقدار ٥٤,٠ مليون دولار لتبلغ ١,٢ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٧٨,١٪ في العام ٢٠١٥م. أما بالنسبة لانخفاض النفقات العامة فقد جاء كنتيجة لانخفاض كل من النفقات الجارية بمقدار ٥١,٠ مليون دولار لتبلغ ٨,٣ مليار دولار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ١٢,٣ مليون دولار لتبلغ ١,٢ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٨٧,٥٪ في العام ٢٠١٥م. كما قد جاء الانخفاض في النفقات الجارية محصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٤٤,٠ مليون دولار لتبلغ ١,٢ مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ١٤٩,٧ مليون دولار لتبلغ ٢,٥ مليار دولار، فيما ارتفعت مدفوعات الفوائد بمقدار ١١٢,٠ مليون دولار لتصل إلى ٠,٧ مليار دولار تزامناً مع ارتفاع الدين العام بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ١٣٣,٧ مليون دولار لتبلغ ٣,٨ مليار دولار.

كذلك أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في المملكة العربية السعودية عجزاً مالياً مقداره ٩٦,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥، ويمثل ما نسبته ١٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعند استثناء مدفوعات الفوائد، تسجل الموازنة عجزاً أولياً مقداره ٩٦,٠ مليار دولار أو ما نسبته ١٤,٩٪ من الناتج المحلي. ويعود ذلك كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة بنسبة ٤١,٠٪ لتبلغ ١٦٤,٢ مليار دولار وانخفاض النفقات العامة بنسبة ١١,٩٪ لتبلغ ٢٦٠,٨ مليار دولار. وجاء انخفاض الإيرادات العامة كنتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ١٢٥,٠ مليار دولار لتبلغ ١١٨,٥ مليار دولار فيما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بمقدار ١٠,٣ مليار دولار لتبلغ ٤٥,٢ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٧٢,٤٪ في العام ٢٠١٥م. أما بالنسبة لانخفاض النفقات العامة فقد جاء كنتيجة لانخفاض كل من النفقات الجارية بمقدار ٦,٧ مليار دولار لتبلغ ١٩٠,٥ مليار دولار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ٢٨,٤ مليار دولار لتبلغ

٧٠,٣ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٧٣,٠٪ في العام ٢٠١٥م. كما قد جاء الانخفاض في النفقات الجارية كمحصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ١٩,٧ مليار دولار لتبلغ ٥٦,٥ مليار دولار، وانخفضت مدفوعات الفوائد بمقدار ٠,٥ مليار دولار لتصل إلى ٠,٥ مليار دولار، بالإضافة لانخفاض المصروفات الجارية أخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ٠,٥ مليار دولار لتبلغ ١١,٧ مليار دولار، فيما ارتفعت نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ٢٦,٧ مليار دولار لتبلغ ١١٦,٠ مليار دولار.

كما أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في دولة الكويت عجزاً مالياً مقداره ١٢,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٥، ويمثل ما نسبته ١١,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بنسبة ٥٠,٨٪ لتبلغ ٥٠,٢ مليار دولار وانخفاض النفقات العامة بنسبة ١٠,٠٪ لتبلغ ٦٢,٨ مليار دولار. وجاء الانخفاض في الإيرادات العامة كنتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ٤٧,٩ مليار دولار لتبلغ ٤٥,٣ مليار دولار وانخفاض الإيرادات غير النفطية بمقدار ٣,٩ مليار دولار لتبلغ ٤,٩ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٩٠,٢٪ في العام ٢٠١٥م. أما بالنسبة لانخفاض النفقات العامة فقد جاء كنتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار ٦,٦ مليار دولار لتبلغ ٥٦,٣ مليار دولار بالإضافة إلى انخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ٠,٤ مليار دولار لتبلغ ٦,٥ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٨٩,٧٪ في العام ٢٠١٥م. كما قد جاء الانخفاض في النفقات الجارية كمحصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٧,٨ مليار دولار لتبلغ ٥,٢ مليار دولار، بالإضافة لانخفاض المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ٠,٨ مليار دولار لتبلغ ٣٢,٧ مليار دولار، فيما ارتفعت نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ٠,٤ مليار دولار لتبلغ ١٨,٤ مليار دولار.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في دولة قطر عجزاً مالياً مقداره ٩٦٥,٧ مليون دولار في العام ٢٠١٥، ويمثل ما نسبته ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعند استثناء بند مدفوعات الفوائد، تسجل الموازنة فائضاً أولياً مقداره ٢٢٥ مليون دولار أو ما نسبته ٠,١٤٪ من الناتج المحلي. ويعود ذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بنسبة ٤٥,١٪ لتبلغ ٤٩,٦ مليار دولار وانخفاض النفقات العامة بنسبة ١٧,٥٪ لتبلغ ٥٠,٦ مليار دولار. وجاء الانخفاض في الإيرادات العامة كنتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ٢٠,٣ مليار دولار لتبلغ ٢٤,٨ مليار دولار وانخفاض الإيرادات غير النفطية بمقدار ٢٠,٥ مليار دولار لتبلغ ٢٤,٨ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٥٠,٠٪ في العام ٢٠١٥م. أما بالنسبة لانخفاض النفقات العامة فقد جاء كنتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار ٦,٩ مليار دولار لتبلغ ٣٧,٠ مليار دولار فيما انخفضت النفقات الرأسمالية بمقدار ٣,٩ مليار دولار لتبلغ ١٣,٥ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٧٣,٣٪ في العام ٢٠١٥م. كما قد جاء الانخفاض في النفقات الجارية كمحصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ٢,٧ مليار دولار لتبلغ ٩,٧ مليار دولار، وانخفضت مدفوعات الفوائد بمقدار ١,٦ مليار دولار لتصل إلى ١,٢ مليار دولار، بالإضافة لانخفاض المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ٦,٧ مليار دولار لتبلغ ١٧,٨ مليار دولار، فيما ارتفعت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٤,٢ مليار دولار لتبلغ ٨,٤ مليار دولار.

الدين العام

في ظل انخفاض الإيرادات العامة بوتيرة تفوق انخفاض الإنفاق العام في الموازنة العامة، ارتفع إجمالي الدين العام للدول الأعضاء بنسبة ٣٥,٣٪ ليصل إلى ١٣٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥م أو ما يعادل ١٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م. ويعود ذلك نتيجة لارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي على حد سواء، حيث سجل الرصيد القائم للدين العام الداخلي ارتفاعاً بنسبة ٥٤,٤٪ ليبلغ ما مقداره ١٠٣,٠ مليار دولار ويمثل بذلك ١٠,٨٪ من الناتج المحلي، فيما سجل الرصيد القائم للدين العام الخارجي انخفاضاً بنسبة ٤,٦٪ ليبلغ ما مقداره ٣٠,٣ مليار دولار ويمثل بذلك ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة. وبالنظر إلى تطورات الدين العام خلال عام ٢٠١٥م وفقاً لمكوناته، يلاحظ ارتفاع نسبة الدين العام الداخلي وليمثل بذلك ٧٧,٢٪ من إجمالي الدين العام، وبينما انخفض نسبة الدين العام الخارجي إلى ٢٢,٨٪ من إجمالي الدين العام. وأما ما طرأ من تغيرات على الدين العام على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م، فقد أظهرت البيانات الأولية للمديونية العامة ارتفاعاً في إجمالي رصيد الدين العام القائم في جميع الدول الأعضاء. وتركز الارتفاع في الشق الداخلي للدين العام وذلك نتيجة لاتجاه السياسة المالية نحو الاقتراض الداخلي من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة. فقد سجلت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في الدين العام الداخلي بمقدار ٢٦,١ مليار دولار ليبلغ ٣٧,٩ مليار وليمثل بذلك ٥,٩٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠١٥م. كما سجل اجمالي الدين العام في مملكة البحرين ارتفاعاً بمقدار ٤,٤ مليار دولار ليبلغ ١٩,٢ مليار دولار أو ما يعادل ٦١,٨٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٥م، وذلك نتيجة لارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار ٣,٠ مليار دولار ليبلغ ١١,٠ مليار دولار بالإضافة لارتفاع الدين العام الخارجي بمقدار ١,٤ مليار دولار ليبلغ ٨,٢ مليار دولار. وتبعاً لذلك، ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى ٥٧,٣٪ من إجمالي الدين العام وبينما انخفضت نسبة الدين العام الخارجي الى ٤٢,٧٪ من إجمالي الدين العام. كذلك سجل اجمالي الدين العام في دولة الكويت ارتفاعاً بمقدار ٤٥٣,٣ مليون دولار ليبلغ نحو ١٢,٥ مليار دولار أو ما نسبته ١٠,٩٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٥م، وذلك نتيجة لارتفاع الدين العام الخارجي بمقدار ٦٤١,٠ مليون دولار ليبلغ ٧,٢ مليار دولار فيما قابله انخفاض الدين العام الداخلي بمقدار ١٨٧,٧ مليون دولار ليبلغ ٥,٢ مليار دولار. وتبعاً لذلك، انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى ٤٢,٠٪ من إجمالي الدين العام بينما ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي الى ٥٨,٠٪ من إجمالي الدين العام. هذا وفي حين سجل إجمالي الدين العام في دولة قطر ارتفاعاً بمقدار ٣,٨ مليار دولار ليبلغ ٦٣,٨ مليار دولار أو ما يعادل ٣٨,٣٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٥م، وذلك كمحصلة لارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار ٧,٣ مليار دولار ليبلغ ٤٨,٩ مليار دولار مقابل انخفاض الدين العام الخارجي بمقدار ٣,٥ مليار دولار ليبلغ ١٤,٩ مليار دولار. وتبعاً لذلك، ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى ٧٦,٦٪ من إجمالي الدين العام وبينما انخفضت نسبة الدين العام الخارجي الى ٢٣,٤٪ من إجمالي الدين العام.

الشكل (١٠): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م

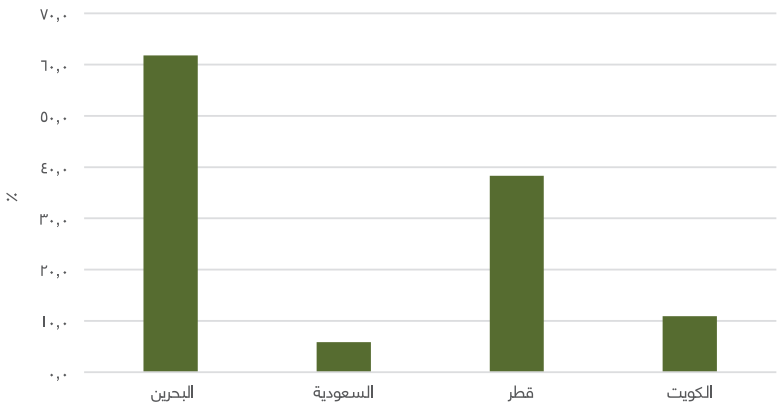

ميزان المدفوعات

أثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام ٢٠١٥م بشكل عام على الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء وبشكل خاص على القطاع الخارجي، حيث يعد النفط السلعة الرئيسية في الصادرات، ولينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات وما صاحب ذلك من تغيرات في إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي. وفيما يلي عرض ميسر للبنود الرئيسية في ميزان المدفوعات وبعض المؤشرات الاقتصادية المتصلة بها.

تشير التقديرات الأولية إلى أن المعاملات التجارية والمالية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي خلال العام ٢٠١٥م قد أسفرت عن حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات نحو ١٢٦,٠ مليار دولار بانخفاض نسبته ١٩٦,٠٪ مقارنة بالعام السابق، وليمثل بذلك ١٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنوك المركزية في الدول الأعضاء لتبلغ ما قيمته ٦٨٥,٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥م، وهو ما يكفي لتغطية ما يناهز ثلاثة أضعاف قيمة إجمالي الواردات من السلع والخدمات للدول الأعضاء في العام ٢٠١٥م. ويرجع هذا العجز المسجل في ميزان المدفوعات بدرجة أساسية إلى تحول فائض الحساب الجاري إلى عجز نتج عن انخفاض قيمة الصادرات النفطية وكذلك زاد من حدة هذا العجز ارتفاع صافي التدفقات للخارج في الحساب الرأسمالي والمالي. فقد سجل الحساب الجاري عجزاً مقداره ٣٣,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، كنتيجة لحدوث عجز في بنود الخدمات والتحويلات الجارية بالإضافة إلى انخفاض فائض الميزان التجاري. أما الحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل عجزاً في العام ٢٠١٥م مقداره ٧٢,٥ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدين الخارجي وزيادة التدفقات الاستثمارية إلى الخارج.

فيما يتعلق بالحساب الجاري، يمثل الحساب الجاري المعاملات المالية المتعلقة بالتبادل التجاري السلعي والخدمات المقدمة في القطاع الخارجي من السياحة والنقل وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى الدخل المتولد عن الاستثمارات العامة والخاصة والتحويلات الجارية سواء من العاملين أو المعونات الرسمية. فقد تراجع فائض الحساب الجاري بنسبة ١١٨,٩٪ ليتحول إلى عجز مقداره ٣٣,٨ مليار دولار خلال سنة التقرير، ويعود هذا العجز في الحساب الجاري إلى ثبات مستويات الواردات فيما قابله انخفاض الصادرات بعد التراجع الكبير في أسعار النفط، حيث انخفض فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٦٥,٤٪ ليبلغ ١٢٤,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٥م.

كما يلاحظ انخفاض عجز الميزان في باقي المكونات الأخرى مجتمعة، وهي بنود الخدمات والدخل والتحويلات الجارية، بنسبة ١٢,٨٪ لتسجل صافي تدفق للخارج بمقدار ١٥٨,٧ مليار في العام ٢٠١٥م، ويعود انخفاض العجز في هذه البنود أساساً إلى انخفاض صافي المدفوعات مقابل خدمات السياحة والاتصالات والنقل بنسبة ١٢,٧٪ لتصل إلى ١٠٧,٥ مليار دولار، وانخفاض التحويلات الخارجية بمقدار ٤,٠ مليار دولار أي ما يعادل ٥,١٪ لتبلغ ٧٥,٣ مليار دولار، فيما ارتفع صافي الدخل بنسبة ١٨,٢٪ لتبلغ ٢٤,١ مليار دولار وذلك نتيجة لتراجع الأرباح المحولة إلى الخارج من قبل الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز مقابل زيادة العوائد المتحصلة على الأصول الأجنبية في الخارج.

أما فيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي، يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة كالقروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة إلى حركة الاستثمارات العامة والخاصة. وقد ارتفع عجز هذا الحساب بنسبة ٧٢,٢٪ ليسجل ٧٢,٥ مليار دولار تدفقاً صافياً إلى الخارج خلال العام ٢٠١٥م، ويعود زيادة العجز في هذا الحساب إلى ارتفاع القروض والاستثمارات الخارجية. كذلك تشير البيانات إلى أن صافي قيمة التدفقات المالية غير المدرجة في أي من بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، يقدر بنحو ١٩,٧ مليار دولار وتمثل تدفقاً صافياً إلى الخارج خلال العام ٢٠١٥م.

ميزان المدفوعات

الشكل (١١): نسبة فائض / عجز ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في العام ٢٠١٥م

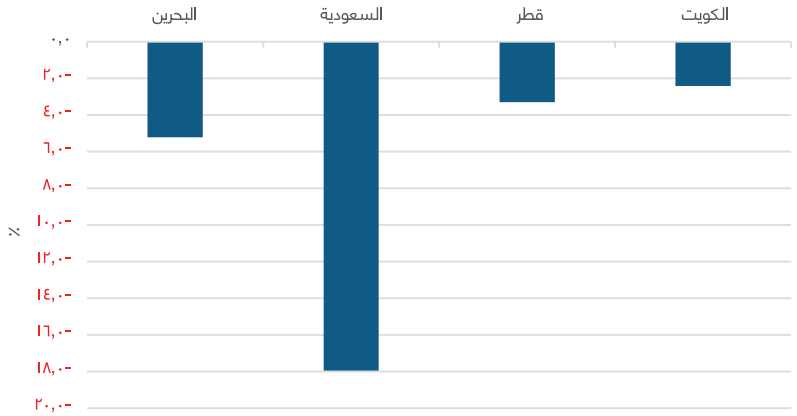

وبمقارنة الدول الأعضاء، فقد تباين وضع ميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية بين الدول الأعضاء في العام ٢٠١٥م مع بقاء الأداء متقارب نتيجة لتشابه التركيب السلعي للصادرات. فقد سجلت دولة الكويت عجز في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٥م بنحو ٢,٩ مليار دولار أو ما يعادل ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليمثل انخفاضاً بنسبة ٣٣٠,٧٪ مقارنة بالعام السابق. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٢٦,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥م، وليمثل بذلك ما نسبته ٩٦,٣٪ من قيمة إجمالي الواردات من السلع والخدمات لنفس الفترة. ويرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز في الحساب الرأسمالي والمالي يفوق الفائض المسجل في الحساب الجاري، حيث بلغ فائض الحساب الجاري نحو ٦,٠ مليار دولار بانخفاض نسبته ٨٨,٩٪ مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة لتراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٦٣,٩٪ ليبلغ ٢٨,٠ مليار دولار إضافة إلى تراجع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٦,٢٪ ليصل إلى ٢٢,٠ مليار دولار. ومن جهة أخرى، انخفض عجز الحساب المالي والرأسمالي بنسبة ٨١,٢٪ ليبلغ ١٠,٢ مليار دولار ويعود ذلك إلى العجز المسجل في الاستثمارات العامة والخاصة. كذلك سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، تدفقاً إلى الداخل بمقدار ١,٣ مليار دولار.

كذلك سجلت دولة قطر عجزاً في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٥م بلغ نحو ٥,٥ مليار دولار أو ما نسبته ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وليمثل ذلك انخفاضاً نسبته ٥٢٥,٥٪ مقارنة مع العام السابق. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥م، وهو ما يعادل نحو ١٣٢,٨٪ من قيمة إجمالي الواردات من السلع والخدمات لنفس الفترة. ويرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز في الحساب الرأسمالي والمالي يفوق الفائض المسجل في الحساب الجاري، حيث بلغ فائض الحساب الجاري ١٣,٨ مليار دولار بانخفاض نسبته ٧٢,٢٪ مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة لتراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٤٨,٩٪ ليبلغ ٤٨,٨ مليار دولار إضافة إلى تراجع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٢٤,١٪ ليصل إلى ٣٥,٠ مليار دولار. ومن جهة أخرى، انخفض عجز الحساب المالي والرأسمالي بنسبة ٦٠,٠٪ ليبلغ ١٩,٧ مليار دولار خلال العام ٢٠١٥م ويعود ذلك إلى العجز المسجل في الاستثمارات العامة والخاصة. كذلك سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، تدفقاً إلى الداخل بمقدار ٠,٥ مليار دولار.

ميزان المدفوعات

وفي حين سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٥م بلغ نحو ١١٥,٩ مليار دولار أو ما نسبته ١٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وليمثل ذلك انخفاضاً بنسبة ١٩٠,٦٪ مقارنة بالعام السابق. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٦١٦,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥م، وهو ما يعادل نحو أربعة أضعاف من قيمة إجمالي الواردات من السلع والخدمات لنفس الفترة. ويرجع هذا العجز في ميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز في كل من ميزان الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث تحول فائض الحساب الجاري إلى عجز مقداره ٥٣,٥ مليار دولار أو ما يعادل انخفاض نسبته ١٧٢,٥٪ مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة لتراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٧٤,٣٪ ليبلغ ٤٧,٣ مليار دولار إضافة إلى تراجع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٨,٦٪ ليصل إلى ١٠٠,٨ مليار دولار. ومن جهة أخرى، تحول فائض الحساب المالي والرأسمالي إلى عجز مقداره ٤٢,٥ مليار دولار خلال العام ٢٠١٥م أي ما يعادل انخفاض نسبته ١٦٦,٧٪ مقارنة بالعام السابق. كذلك سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، تدفقاً إلى الخارج بمقدار ٢٠,٠ مليار دولار.

كما سجلت مملكة البحرين عجزاً في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٥م بلغ نحو ١,٦ مليار دولار أو ما نسبته ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وليمثل ذلك انخفاضاً نسبته ٣٢٥,٢٪ مقارنة بالعام السابق. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٤,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥م، وهو ما يعادل نحو ٢٨,٣٪ من قيمة إجمالي الواردات من السلع والخدمات لنفس الفترة. ويرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز في كل من الحساب الجاري والحساب المالي، حيث تحول فائض الحساب الجاري إلى عجز مقداره ٧٩,٠ مليون دولار أو ما يعادل انخفاض نسبته ١٠٥,٢٪ مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة لتراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٧٧,٦٪ ليبلغ ٨٣٠,٤ مليون دولار بالإضافة إلى تراجع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٥٨,٤٪ ليصل إلى ٩١٠,١ مليون دولار. ومن جهة أخرى، انخفض عجز الحساب المالي والرأسمالي بنسبة ٩٤,٣٪ ليبلغ ١٣٠,٢ مليون دولار خلال العام ٢٠١٥م. كذلك سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، تدفقاً إلى الخارج بمقدار ١,٤ مليار دولار.

تحركات أسعار الصرف

استمرت سياسة سعر الصرف الثابت في الدول الأعضاء باتخاذ الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً للعملات الوطنية باستثناء الدينار الكويتي حيث يرتكز تحديد سعر صرفه على سلة خاصة من العملات الأجنبية، وظلت أسعار الصرف الرسمية للعملات الوطنية ثابتة مقابل الدولار الأمريكي في العام ٢٠١٥م على النحو التالي: ٣,٦٤ ريال قطري، و٣,٧٥ ريال سعودي، و٠,٣٧٦ دينار البحريني. أما بالنسبة للدينار الكويتي فقد شهد انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٣,٥٪ ليستقر عند ٠,٣٠٣٣ دينار كويتي مقابل الدولار الأمريكي في نهاية العام ٢٠١٥م مقارنة مع ٠,٢٩٢٨ دينار كويتي في نهاية العام السابق.

وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات الوطنية في أسواق النقد العالمية، يتضح من الرسم البياني (١٢) تحقيق استقرار وثبات لقيمة العملات الوطنية لدول الاتحاد مقابل الدولار الأمريكي في أسواق النقد الأجنبية على مدار العام وذلك بناءً على بيانات أسعار الصرف في أسواق النقد الفورية بمدينة نيويورك.

الشكل (١٢): سعر صرف العملات الوطنية في نيويورك - نهاية الشهر

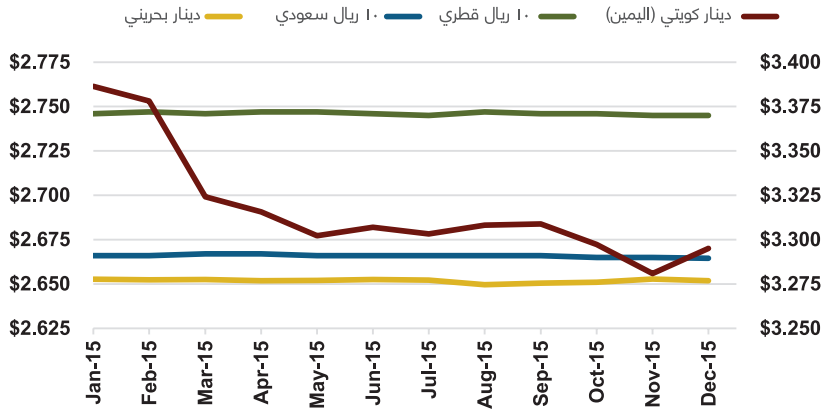

وأما بالنسبة لحركة أسعار الصرف الأجنبية في العام ٢٠١٥م، فقد شهد سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً ملحوظاً مقابل العملات الرئيسية في أسواق الصرف العالمية مدعوماً بمجموعة إيجابية من البيانات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٥م والتي عكست تسارع وتيرة النمو الاقتصادي وتباطؤ معدلات البطالة والتضخم على خلاف ضعف البيانات الصادرة من خارج الولايات المتحدة، وفضلاً عن دوره الملاذ الآمن في أسواق الصرف الأجنبي أثناء فترة الركود الاقتصادي.

سجل متوسط سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي انخفاضاً بنسبة ١٣٪ ليبلغ متوسط سعر الصرف نحو ١٢٠,٦٤ في العام ٢٠١٥م. أما بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) فقد تراجعت مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ١٦,٥٪ وبلغ متوسط سعر صرف اليورو نحو ١,٠٨٨٧ دولار أمريكي في العام ٢٠١٥م. كما انخفض الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ٧,٢٪ ليصل متوسط سعر الصرف إلى ١,٤٨١٩ دولار أمريكي لنفس الفترة.

تحركات أسعار الصرف

الشكل (١٣): أسعار صرف العملات الأجنبية في ٢٠١٥

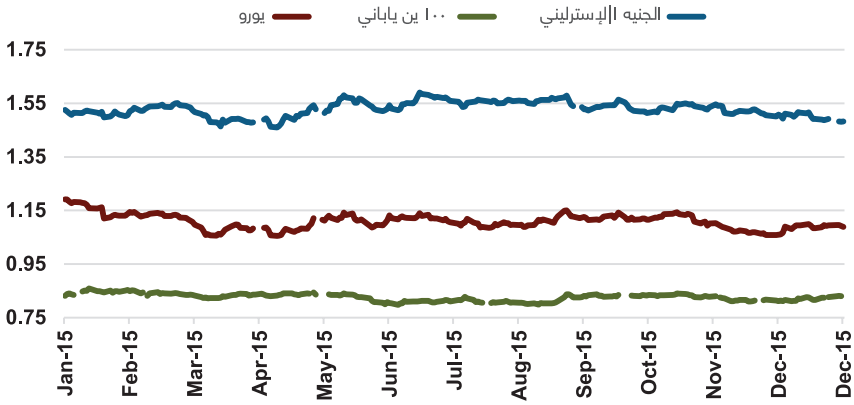

وبالنسبة لأسعار الصرف الفعلية، مقاساً بحجم الواردات وفقاً للتوزيع الجغرافي، فقد ارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية لجميع العملات الوطنية خلال العام ٢٠١٥ باستثناء الدينار الكويتي نتيجة لارتفاع الدولار الأمريكي عملة المثبت المشترك، حيث ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي للريال السعودي بنسبة ١٠,٣٪، وللريال القطري بنسبة ٨,٩٪، وللدينار البحريني بنسبة ١١,٧٪. في حين سجل الدينار الكويتي تراجعاً في أسعار الصرف الفعلية للواردات بنسبة ٢,٨٪.

الشكل (١٤): سعر الصرف الاسمي الفعلي للعملات الوطنية

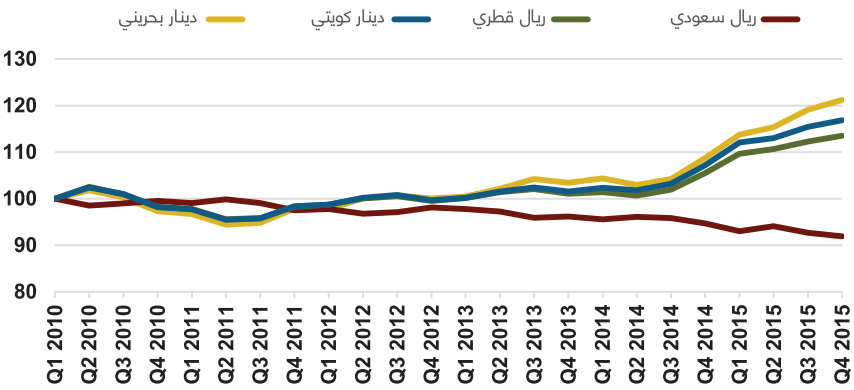

القطاع المصرفي والمالي

انعكست التغيرات الاقتصادية السابقة على السيولة المحلية ومكوناتها في الاتحاد النقدي الخليجي خلال العام ٢٠١٥م، فقد شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (م٣) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٢,٠٪ أي ما يعادل ١٤,٨ مليار دولار ليبلغ ٧٦١,٤ مليار دولار، مقارنة مع مستواه المسجل في نهاية العام ٢٠١٤م بنحو ٧٤٦,٦ مليار دولار. وقد جاء الارتفاع المسجل في السيولة المحلية، العرض النقدي (م٣)، خلال سنة التقرير نتيجة لتغير المكونات وذلك تبعاً للعوامل المؤثرة عليها، حيث تراجع صافي الأصول الأجنبية من جهة فيما قابله ارتفاع صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي من جهة أخرى.

فيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال العام ٢٠١٥م، سجل انخفاضاً بنسبة ١٤,٥٪ ليصل إلى ٧٣٧,٠ مليار دولار، ويعود هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك المركزية بمقدار ١٢٦,٢ مليار دولار ليبلغ ٦٧٥,٩ مليار دولار وذلك نتيجة للعجز المسجل في إجمالي ميزان المدفوعات، فيما ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بمقدار ١,٦ مليار دولار ليبلغ ٦١,١ مليار دولار.

أما فيما يتعلق بصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي، سجل ارتفاعاً بنسبة ١٢,٣٪ ليصل إلى ٦١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، ويعود ذلك الى ارتفاع تمويل عجز الموازنة العامة بمقدار ٢٣,٣ مليار دولار ليبلغ ٣٨,٢ مليار دولار وارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار ٥٣,٧ مليار دولار ليبلغ ٦٦٩,٣ مليار دولار، بينما سجل صافي البنود الأخرى انخفاضاً بمقدار ١٠,٠ مليار دولار ليبلغ نحو ١٠٣,٤ مليار دولار صافي للمطلوبات.

أما بالنسبة لتطورات السيولة المحلية خلال العام ٢٠١٥م وفقاً لمكوناتها، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م١) انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠,٢٪ ليصل إلى ٣٨٠,٢ مليار دولار، كنتيجة لانخفاض الودائع تحت الطلب بمقدار ٤,٩ مليار دولار ليبلغ ٣٢٥,٦ مليار دولار فيما ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بمقدار ٤,٢ مليار دولار ليبلغ ٥٤,٦ مليار دولار. كما ارتفع شبه النقد بنسبة ٣,٦٪ ليصل إلى ٣٨٢,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع كل من الودائع الزمنية والادخارية بمقدار ١١,٠ مليار دولار ليبلغ ٢٧١,٩ مليار دولار بالإضافة لارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار ١,٥ مليار دولار ليبلغ ٩٦,٦ مليار دولار من جهة، فيما سجل الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً بمقدار ٠,٦ مليار دولار ليبلغ ١٣,٧ مليار دولار من جهة أخرى.

وبمقارنة الدول الأعضاء، تباين نمو إجمالي السيولة المحلية كما يعكسها عرض النقود بمفهومه الواسع في الدول الأعضاء مقارنة مع العام الماضي، حيث سجل عرض النقود (م٣) في المملكة العربية السعودية نمواً قدره ٢,٦٪ من ٤٦١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٤م إلى ٤٧٣,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، وذلك كنتيجة لارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار ٣٧,٨ مليار دولار فيما انخفض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٩٧,٧ مليار دولار. أما الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية فقد تركز في جانب الأصول الخارجية للبنك المركزي حيث تراجع بمقدار ١١٥,٤ مليار دولار ليبلغ ٦٠٨,٩ مليار دولار، فيما سجل صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية ارتفاعاً بمقدار ١٧,٧ مليار دولار ليبلغ ٦٠,١ مليار دولار. وأما الارتفاع في صافي الأصول المحلية فقد جاء كمحصلة لزيادة كل من صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام بمقدار ٨,٨ مليار دولار ليبلغ ٢٣,٠ مليار دولار وصافي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار ٣٠,٩ مليار دولار ليبلغ ٣٦٥,٩ مليار دولار من جهة، بينما تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار ١,٩ مليار دولار ليبلغ ١٠,٣ مليار دولار من جهة أخرى.

القطاع المصرفي والمالي

الشكل (١٥): نسبة إجمالي السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ م

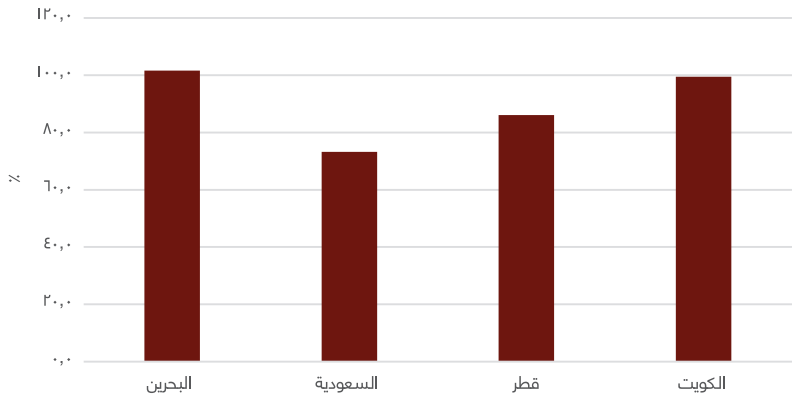

كذلك سجل عرض النقود في مملكة البحرين ارتفاعاً بنسبة ٢,٢٪ من ٣٠,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٤م إلى ٣١,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، وذلك كنتيجة لارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار ٣,٣ مليار دولار فيما انخفض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٢,٦ مليار دولار. أما الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية فقد توزع على كل من تراجع صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي بمقدار ١,٣ مليار دولار ليبلغ ٤,٤ مليار دولار وتراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بمقدار ١,٣ مليار دولار ليتحول إلى ٩٨٨ مليون دولار صافي للمطلوبات. وأما ارتفاع صافي الأصول المحلية فقد جاء كمحصلة لزيادة كل من صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام بمقدار ١,٢ مليار دولار ليبلغ ١٠,٤ مليار دولار وصافي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار ١,٦ مليار دولار ليبلغ ٢٢,٩ مليار دولار من جهة، بينما تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار ٠,٦ مليار دولار ليسجل ٥,١ مليار دولار صافي للمطلوبات من جهة أخرى.

هذا وفي حين سجل عرض النقود في دولة قطر ارتفاعاً بنسبة ٣,٤٪ من ١٣٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤م إلى ١٤٣,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، وذلك كنتيجة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٢١,٣ مليار دولار فيما ارتفع صافي الأصول المحلية بمقدار ٢٦,١ مليار دولار. أما الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية فقد توزع على كل من تراجع صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي بمقدار ٥,٨ مليار دولار ليبلغ ٣٦,٩ مليار دولار وتراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بمقدار ١٥,٤ مليار دولار ليبلغ ٢٣,٩ مليار دولار صافي للمطلوبات. وأما ارتفاع صافي الأصول المحلية فقد جاء محصلة لزيادة كل من صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام بمقدار ١٦,٣ مليار دولار ليبلغ ٣٦,٣ مليار دولار وصافي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار ١٦,٩ مليار دولار ليبلغ ١٦٤,٥ مليار دولار من جهة، بينما تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار ٧,٢ مليار دولار ليبلغ ٧٠,٥ مليار دولار صافي للمطلوبات من جهة أخرى.

كما سجل عرض النقود انخفاضاً بنسبة ٢,٣٪ في دولة الكويت من ١١٦,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٤ إلى ١١٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، وذلك كنتيجة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٣,٠ مليار دولار فيما ارتفع صافي الأصول المحلية بمقدار ٠,٦ مليار دولار. أما الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية فقد تركز في جانب الأصول الخارجية للبنك المركزي حيث تراجع بمقدار ٣,٧ مليار دولار ليبلغ ٢٥,٦ مليار دولار، فيما سجل صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية ارتفاعاً بمقدار ٠,٧ مليار دولار ليبلغ ٢٥,٩ مليار دولار. وأما ارتفاع صافي الأصول المحلية فقد جاء محصلة لزيادة صافي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار ٤,٣ مليار دولار ليبلغ

القطاع المصرفي والمالي

١١٦,٠ مليار دولار من جهة، بينما تراجع كل من صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام بمقدار ٢,٢ مليار دولار ليبلغ نحو ١٧,٠ مليار دولار صافي للمطلوبات وتراجع صافي البنود الأخرى بمقدار ١,٥ مليار دولار ليبلغ نحو ٣٨,١ مليار دولار صافي للمطلوبات من جهة أخرى.

وبالنسبة لتطورات مكونات عرض النقود بمفهومه الواسع على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م، فقد تغيرت الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية في أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي بنسب متفاوتة، حيث بلغت ٣١,٨ مليار دولار في دولة قطر بنسبة زيادة سنوية قدرها ١,٧٪ عن العام ٢٠١٤م، وبلغت ٢٦٠,٣ مليار دولار في المملكة العربية السعودية بنسبة انخفاض ١,٣٪ عن العام ٢٠١٤م، وبلغت ٧,٤ مليار دولار في مملكة البحرين بنسبة زيادة ٦,٤٪ عن العام ٢٠١٤م، وقد بلغت ٢٥,٨ مليار دولار في دولة الكويت بنسبة انخفاض قدرها ٧,٨٪ عن العام ٢٠١٤م.

وارتفع أيضاً النقد المتداول في أغلب الدول الأعضاء باستثناء دولة الكويت، حيث بلغ ٣,٠ مليار دولار في دولة قطر بنسبة زيادة سنوية قدرها ٦,٩٪ عن العام ٢٠١٤م، كما بلغ ٤٥,٢ مليار دولار في المملكة العربية السعودية في العام ٢٠١٥م بنسبة زيادة ١٠,١٪ عن العام ٢٠١٤م، وقد بلغ ١,٤ مليار دولار في مملكة البحرين في العام ٢٠١٥ بنسبة زيادة ٨,٢٪ عن العام ٢٠١٤م، وبلغ ٤,٩ مليار دولار في دولة الكويت في العام ٢٠١٥م بنسبة نقصان ٣,٢٪ عن العام ٢٠١٤م.

كما تباينت نسب نمو الودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى شبه النقدية المدرجة في عرض النقود بمفهومه الواسع في الدول الأعضاء، حيث بلغ الإجمالي ١٠٨,٤ مليار دولار في دولة قطر بنسبة زيادة سنوية قدرها ٣,٩٪ عن العام ٢٠١٤م، كما بلغ الإجمالي ١٦٧,٦ مليار دولار في المملكة العربية السعودية في العام ٢٠١٥م بنسبة زيادة ٧,٢٪ عن العام ٢٠١٤م، وقد بلغ الإجمالي ١٧,٩ مليون دولار في مملكة البحرين بنسبة زيادة ١,٣٪ عن العام ٢٠١٤م، وبلغ الإجمالي ٨٢,٩ مليار دولار في دولة الكويت بنسبة نقصان ٠,٤٪ عن العام ٢٠١٤م.

أما فيما يتعلق بالمركز المالي للبنوك المركزية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م، سجل مجموع المركز المالي للبنوك المركزية انخفاضاً بنسبة ١٤,٥٪ ليبلغ ٧١٩,٢ مليار دولار، وتركز الانخفاض في جانب الأصول في انخفاض صافي الأصول الخارجية وبينما تركز الانخفاض في جانب الخصوم في الودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، ويلاحظ أيضاً انخفاض القاعدة النقدية بمقدار ١,٥ مليار دولار لتصل إلى ١١٩,٠ مليار دولار.

وبمقارنة الدول الأعضاء، شهدت ميزانيات البنوك المركزية انخفاضاً في جميع الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م مقارنة مع العام السابق. فقد سجل مجموع المركز المالي لمؤسسة النقد السعودي العربي انخفاضاً بنسبة ١٥,٠٪ ليبلغ ٦٣٢,٩ مليار دولار. وسجل مصرف قطر المركزي انخفاضاً بنسبة ٩,٢٪ ليبلغ ٥٣,٣ مليار دولار. كما سجل بنك الكويت المركزي انخفاضاً بنسبة ١٢,٢٪ ليبلغ ٢٦,٠ مليار دولار. وسجل مصرف البحرين المركزي انخفاضاً بنسبة ٥,٤٪ ليبلغ ٦,٨ مليار دولار.

أما بالنسبة للمصارف المحلية في الدول الأعضاء، فقد حققت أداءً جيداً في العام ٢٠١٥م مما انعكس على متانة مراكزها المالية، حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية بنسبة ٣,٦٪ لتبلغ ٥٨٩,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥م. كما ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية في دولة قطر بنسبة ١٠,٧٪ لتبلغ ٣٠٥,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٥م. وارتفع إجمالي موجودات المصارف المحلية في مملكة البحرين بنسبة ٢,٧٪ لتبلغ ٨٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٥م. وارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية في دولة الكويت بنسبة ٢,٠٪ لتبلغ ١٩٣,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٥م.

القطاع المصرفي والمالي

الشكل (١٦): نسبة إجمالي الأصول لشركات الإيداع إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ م

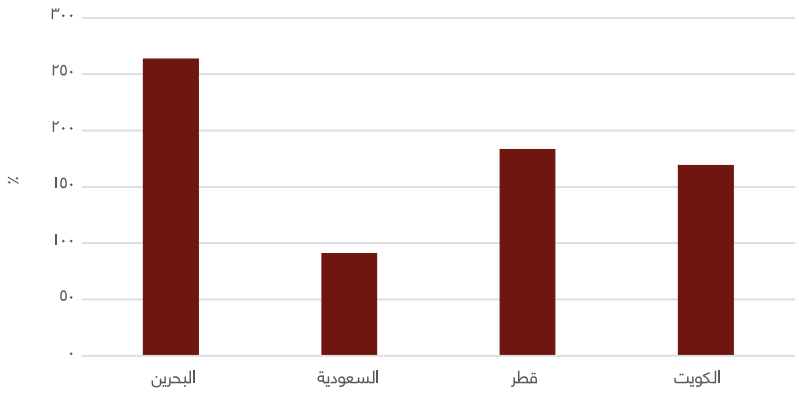

وقد ساهمت السياسات والأنظمة الاحترازية للبنوك المركزية من خلال الإشراف والمتابعة على المصارف المحلية في خفض نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPLs) في الدول الأعضاء، وحسب البيانات المتوفرة فقد بلغت النسبة في مصارف دولة الكويت ٢,٤٪ في العام ٢٠١٥م مقارنة مع ٢,٩٪ في العام ٢٠١٤م، وبلغت النسبة في مصارف دولة قطر ١,٦٪ في العام ٢٠١٥ مقارنة مع ١,٧٪ في العام ٢٠١٤، وبلغت النسبة في مصارف المملكة العربية السعودية ١,٢٪ في العام ٢٠١٥ مقارنة مع ١,١٪ في العام ٢٠١٤م.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر بين المصارف المحلية المقومة بالعملة المحلية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م، نجد أن الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي بين المصارف الكويتية قد ارتفعت بنحو ١٠,٠ نقطة أساس لتصل إلى ١,١٤٦٪ في العام ٢٠١٥م مقارنة مع العام السابق، كما ارتفعت أسعار الفائدة على الدينار البحريني بين المصارف البحرينية بمقدار ٦٢,٥ نقطة أساس لتبلغ ١,٠٠٪ في العام ٢٠١٥م مقارنة مع العام السابق. بينما ارتفعت أسعار الفائدة على الريال القطري بين المصارف المحلية بنحو ٩٨ نقطة أساس لتبلغ ٢,٤٨٪ في العام ٢٠١٥م مقارنة مع العام السابق. وانخفضت أسعار الفائدة على الريال السعودي بين المصارف المحلية بنحو ٦ نقطة أساس لتبلغ ٠,٨٨٠٪ في العام ٢٠١٥م مقارنة مع العام السابق.

القطاع المصرفي والمالي

الشكل (١٧): سعر الفائدة بين المصارف لمدة ثلاثة شهور في العام ٢٠١٥ م

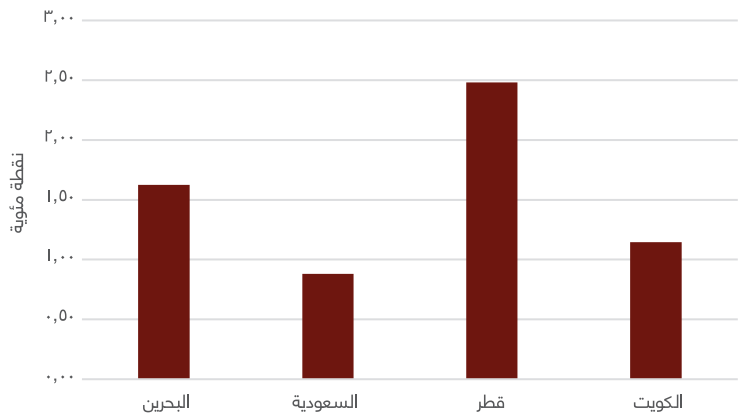

ومن جانب آخر، تراجع أداء المؤشرات العامة لسوق الأسهم والأوراق المالية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م بنسب متقاربة، حيث انخفض المؤشر العام لسوق الأسهم في دولة قطر بنسبة ١٥,١٪، وفي مملكة البحرين بنسبة ١٤,٨٪، وفي دولة الكويت بنسبة ١٤,١٪، كما انخفض المؤشر العام في المملكة العربية السعودية بنسبة ١٧,١٪.

الشكل (١٨): المؤشر العام لسوق الأوراق المالية في نهاية العام ٢٠١٥ م

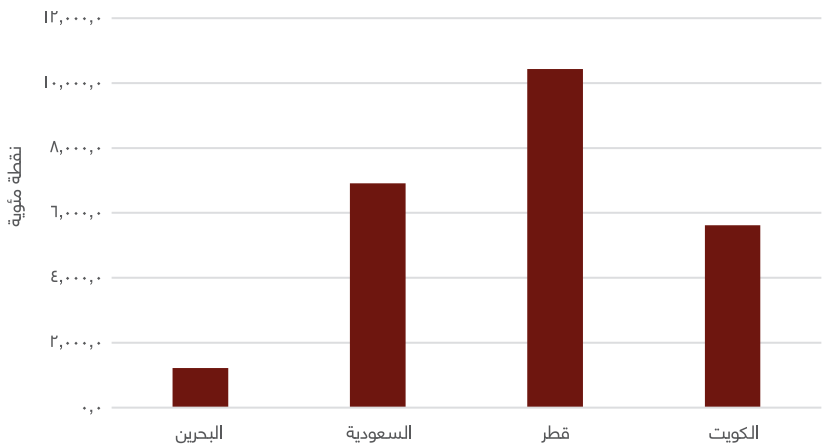

الملحق الإحصائي

القطاع الحقيقى

جدول رقم (١): القطاع الحقيقي - الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	البحرين	٣١,١٢٥,٩	٣٣,٣٨٧,٧	٣٢,٥٣٩,٦	٣٠,٧٤٩,٣	٢٨,٧٧٦,٦	٢٥,٧١٣,٣
	السعودية	٦٤٦,٠٠١,٩	٧٥٣,٨٣١,٧	٧٤٤,٣٣٥,٧	٧٣٣,٩٥٥,٦	٦٦٩,٥٠٧,٠	٥٢٦,٨١١,٤
	قطر	١٦٦,٤٦٦,٢	٢١٠,١٠٩,٠	٢٠١,٨٨٥,٤	١٩٠,٢٨٩,٨	١٦٩,٨٠٤,٧	١٢٥,١٢٢,٢
	الكويت	١١٤,٠٠٦,٩	١٦٢,٦٩٥,٦	١٧٤,١٢٨,٤	١٧٤,٠٨٠,٠	١٥٤,٠٦٢,٠	١١٥,٣٣٨,٦
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٪)	البحرين	٦,٨-	٢,٦	٥,٨	٦,٩	١١,٩	١٢,١
	السعودية	١٤,٣-	١,٣	١,٤	٩,٦	٢٧,١	٢٢,٨
	قطر	٢٠,٨-	٤,١	٦,١	١٢,١	٣٥,٧	٢٧,٩
	الكويت	٢٩,٩-	٦,٠-	٠,٠	١٣,٠	٣٣,٦	٨,٨
القيمة المضافة للأنشطة النفط والغاز بالأسعار الجارية *	البحرين	٤,٤٠٧,٩	٧,٩٩٨,٦	٨,٤٣٩,٢	٧,٨٢٦,٦	٧,٧٧٤,٢	٥,٥٨٤,٥
	السعودية	١٦٤,٢٣٨,١	٣٠١,٣٤٧,٦	٣٢٨,٧٥٢,٧	٣٤٩,٧١٩,٦	٣٢٤,١٣٨,١	٢١٨,٩٩٤,٢
	قطر	٦٠,٤٠٣,٦	١٠٧,٣٤٢,٣	١١٠,٦٦٢,٨	١٠٨,٣٨١,٠	٩٨,٦٦٨,٤	٦٥,٨٦٤,٠
	الكويت	٤٩,٤٢٠,٨	٩٨,٩٧٥,٥	١١٠,٦٤٠,٥	١١٣,٧٩٣,٢	٩٧,٧٩٢,٨	٦٤,٤٤٨,٧
القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بالأسعار الجارية **	البحرين	٨,١٣٥,٤	٧,٥٣٣,٣	٧,١٦٢,٠	٦,٧٩٤,٤	٦,٤٧٥,٢	٥,٩٨٠,٣
	السعودية	١٣٢,٢٦٢,٩	١٣١,١٠٢,٠	١١٨,٢٠٨,٧	١١١,٦٧١,٦	١٠٣,٢٨٢,٤	٨٩,٣٩٥,٣
	قطر	٣٢,٢٢٥,٠	٣٥,٣٦٣,٥	٣١,٨٦٣,٢	٢٩,٠٣٤,٢	٢٤,٤٧٠,٠	١٩,٣٥٣,٠
	الكويت	١٤,٦٣٥,٠	١٥,٨٠٣,٥	١٦,٦٤٤,٩	١٦,٤٤٠,٠	١٤,٢٤٨,٩	١١,٧٥٠,٣
القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية ***	البحرين	١٣,٩٣٣,٥	١٣,٤٠٣,٨	١٢,٦٢٨,٠	١٢,٠٢٧,٣	١١,١٥٤,٢	١٢,١٤٠,٩
	السعودية	٢٢١,٢١٧,٥	٢١٠,٦٧٦,٥	١٩٣,٥٧٥,٩	١٧٣,٥٩٣,٠	١٥٤,١٩٤,٨	١٣٩,٦١٣,٤
	قطر	٥٢,٠٨٣,٠	٤٦,٤١٢,٣	٤٠,٠٢٩,٢	٣٥,٤٦٨,٧	٣٢,٨٢٦,٢	٢٨,٥٩١,٨
	الكويت	٤٧,٥٠٥,٠	٤٨,٦٣٧,٧	٤٦,٦٠٩,٣	٤٥,٢٢١,٢	٤٢,٤٠٥,٢	٣٨,٩٢٩,٢
القيمة المضافة لنشاط الخدمات الحكومية بالأسعار الجارية	البحرين	٤,٣٥٨,٧	٤,٢١٦,٣	٤,٠٠٤,٣	٣,٧٩٧,٤	٣,١٢٨,١	١,٧٣٨,٩
	السعودية	١٢١,٣٥١,٢	١٠٤,٤٣٣,٦	٩٨,١٥٢,٠	٩٣,٢٣٩,٧	٨٣,٢٨٢,١	٧٤,٨٩٦,٨
	قطر	٢١,٧٥٤,٧	٢٠,٠٧٦,٦	١٨,٤٦٣,٢	١٦,٤٩٩,٦	١٢,٧٦٢,٩	١٠,٢٧١,٥
	الكويت	١٣,٢٢٧,٩	١٣,٦٤١,٦	١٣,٥٢٤,٩	١٣,٠٦١,٨	١١,٧١٣,٩	٩,٦٩٤,٢
الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات	البحرين	٢٩٠,٤	٢٣٥,٦	٣٠٦,١	٣٠٣,٦	٢٤٤,٩	٢٦٨,٦
	السعودية	٦,٩٣٢,٠	٦,٢٧٢,٠	٥,٦٤٦,٤	٥,٧٣١,٧	٤,٦٠٩,٣	٣,٩١١,٧
	قطر	٠,٠	٩١٤,٣	٨٦٧,٠	٩٠٦,٣	١,٠٧٧,٢	١,٠٤١,٩
	الكويت	١٠,٧٨١,٩-	١٤,٣٦٢,٧-	١٣,٢٩١,٢-	١٤,٤٣٦,٣-	١٢,٠٩٨,٧-	٩,٤٨٤,٠-

* يشمل على أنشطة استخراج النفط والغاز بالإضافة إلى التعدين وبقية الصناعات الاستخراجية الأخرى
** يشمل على الصناعات التحويلية ونشاط التشييد والبناء وإنتاج الكهرباء والماء
*** يشمل على جميع الخدمات غير الحكومية ونشاط الزراعة والصيد
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء بيانات العام ٢٠١٥م والبنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (٢): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
صادرات البضائع والخدمات	البحرين	٢٦,٣٢٥,٨	٣٢,٠٦٩,١	٣٤,١٠٢,٩	٣١,٤٠٩,٠	٢٨,٦٠٩,٣	١٧,٨٨٠,٣
	السعودية	٢١٨,٠٢٤,٠	٣٥٤,٥٤١,٣	٣٨٧,٦٤٣,٩	٣٩٩,٤١٩,٧	٣٧٦,٢٢٤,٣	٢٦١,٨٣١,٢
	قطر	٩٢,٢٩١,٢	١٤٠,٢٢٨,٨	١٤٤,٥١٠,٤	١٤٢,٨٧٦,١	١٢١,٨٣٧,٩	٧٧,٩٧٥,٨
	الكويت	٦١,٩٩٦,٨	١١١,٤٥٥,٥	١٢٣,٣٨٩,١	١٣٠,٠٩٣,٢	١١٢,٨٠٠,٧	٧٦,٩٠٠,٣
واردات البضائع والخدمات	البحرين	٢٢,٣٠١,٩	٢٦,٥٤٨,٩	٢٨,٣٣١,٤	٢٥,٧٤٩,٢	٢١,٥٠٦,٦	١٣,٠٩٧,١
	السعودية	٢٥٠,٥٠٦,١	٢٥٥,٣٨٣,٠	٢٢٩,٩٠٠,٨	٢١٥,٢٠٦,٠	١٩٧,٩٧٧,١	١٧٤,٢٠٢,٩
	قطر	٥٩,٢٧١,٤	٦٤,٠٠٤,٤	٥٨,٩٥٣,٣	٥٤,٦٩٣,٥	٤٣,٧٩٢,٦	٢٩,٧١٧,٣
	الكويت	٥١,٦٠٢,٩	٥١,٣٠٠,٦	٤٦,٥٦٩,٨	٤٥,٧٤٧,٥	٣٩,٩٠٠,٣	٣٥,٠١٠,٥
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي	البحرين	٥,٤٩١,٤	٥,٣٨٣,٩	٥,٠٦٠,٦	٤,٧٤٨,٤	٣,٩٨١,٥	٣,٣٢٤,١
	السعودية	١٩٠,٩٧٠,٤	١٩٧,١٠٨,٢	١٦٧,٦٠٥,٩	١٤٦,٩٨٠,٩	١٣٠,١٤٩,٩	١٠٦,٧١٢,٧
	قطر	٣٢,٤٥٤,٧	٢٩,٧٢٥,٣	٢٧,٢٥٣,٨	٢٤,٥٩٥,٥	٢١,١٥٥,٩	١٧,٤٩٧,٠
	الكويت	٢٧,٩٩٨,٣	٢٨,٨٨٧,٣	٢٨,٥٣٤,١	٢٦,٢١٥,٨	٢٢,٩٢٧,٥	١٩,٧٥٨,٠
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	البحرين	١٤,٠٢٤,٧	١٣,٥٢٠,٩	١٣,٢٦٦,٥	١١,٦٨٦,٣	١١,٢٤٥,٦	١٠,٥٨٩,٧
	السعودية	٢٦٣,٦٨١,٨	٢٤٢,٦٢٨,٦	٢٢٣,٦٦٢,٦	٢٠٩,٤٤١,١	١٨١,٨٠٢,٩	١٧٠,٥١١,٢
	قطر	٣٦,٦٥٥,٨	٣٢,٥٤٤,٢	٢٨,٩٤٢,٦	٢٤,٠٨٨,٥	٢١,٩٥٢,١	٢٠,٢٣٢,٤
	الكويت	٤٧,١٠٨,٤	٤٧,١٥٠,٠	٤٣,٧٨٤,٧	٤١,١٧٥,٤	٣٧,٣٦١,٧	٣٣,٣٢٣,٦
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	البحرين	١٩,٥١٦,١	١٨,٩٠٤,٧	١٨,٣٢٧,١	١٦,٤٣٤,٧	١٥,٢٢٧,١	١٣,٩١٣,٨
	السعودية	٤٥٤,٦٥٢,٢	٤٣٩,٧٣٦,٨	٣٩١,٢٦٨,٤	٣٥٦,٤٢٢,٠	٣١١,٩٥٢,٨	٢٧٧,٢٢٣,٩
	قطر	٦٩,١١٠,٤	٦٢,٢٦٩,٥	٥٦,١٩٦,٤	٤٨,٦٨٤,٠	٤٣,١٠٨,٠	٣٧,٧٢٩,٤
	الكويت	٧٥,١٠٦,٧	٧٦,٠٣٧,٢	٧٢,٣١٨,٧	٦٧,٣٩١,٣	٦٠,٢٨٩,١	٥٣,٠٨١,٦
إجمالي الإنفاق الاستثماري	البحرين	٧,٥٨٥,٨	٨,٩٦٢,٨	٨,٤٤٠,٩	٨,٦٥٤,٨	٦,٤٤٦,٨	٧,٠١٦,٢
	السعودية	٢١٣,٣٠٨,٢	٢٠٧,٣٥٣,٣	١٩٥,٣٢٤,٢	١٩٣,٣١٩,٩	١٧٩,٣٠٦,٨	١٦١,٩٥٩,٢
	قطر	٦٤,٣٣٦,٠	٧١,٦١٥,١	٦٠,١٣١,٩	٥٣,٤٢٣,٢	٤٨,٦٥١,٥	٣٩,١٣٤,٤
	الكويت	٢٨,٥٠٦,٤	٢٦,٥٠٣,٥	٢٤,٩٩٠,٠	٢٢,٣٤٣,١	٢٠,٨٧٢,٥	٢٠,٣٦٧,٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	البحرين	٣١,١٢٥,٩	٣٣,٣٨٧,٧	٣٢,٥٣٩,٦	٣٠,٧٤٩,٣	٢٨,٧٧٦,٦	٢٥,٧١٣,٣
	السعودية	٦٤٦,٠٠١,٩	٧٥٣,٨٣١,٦	٧٤٤,٣٣٥,٧	٧٤٣,٩٥٥,٦	٦٦٩,٥٠٦,٨	٥٢٦,٨١١,٤
	قطر	١٦٦,٤٦٦,٢	٢١٠,١٠٩,٠	٢٠١,٨٨٥,٤	١٩٠,٢٨٩,٨	١٦٩,٨٠٤,٧	١٢٥,١٢٢,٣
	الكويت	١١٤,٠٠٦,٩	١٦٢,٦٩٥,٦	١٧٤,١٢٨,٠	١٧٤,٠٨٠,٠	١٥٤,٠٦٢,١	١١٥,٢٣٨,٤

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء بيانات العام ٢٠١٥م والبنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (٣): إحصاءات النفط والغاز

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل في نهاية السنة)	البحرين	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
	السعودية	٢٦٦,٦	٢٦٦,٥	٢٦٥,٨	٢٦٥,٩	٢٦٥,٤	٢٦٤,٥
	قطر	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,١	٢٥,٢	٢٥,٣	٢٥,٥
	الكويت	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥
الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب في نهاية السنة)	البحرين	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠
	السعودية	٨,٥٨٨,٢	٨,٤٨٨,٩	٨,٣١٧,٠	٨,٢٣٥,٠	٨,١٥١,٠	٨,٠١٦,٠
	قطر	٢٤,٢٩٩,١	٢٤,٥٣١,٣	٢٤,٦٨١,٠	٢٥,٠٦٩,٠	٢٥,١١٠,٠	٢٥,٢٠١,٠
	الكويت	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠
إنتاج النفط الخام (مليون برميل / يوم)	البحرين	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
	السعودية	١٠,٢	٩,٧	٩,٦	٩,٨	٩,٣	٨,٢
	قطر	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
	الكويت	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٢,٧	٢,٣
إنتاج سوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل / يوم)	البحرين	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
	السعودية	١,٣	١,٣	١,٢	١,٣	١,٣	١,٢
	قطر	١,١*	١,١	١,١	١,١	١,٠	٠,٨
	الكويت	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب / سنة)	البحرين	٢١,٠	٢٠,٤	١٩,٠	١٥,٢	١٥,٥	١٥,٦
	السعودية	١١٩,٨	١١٦,٧	١١٤,١	١١١,٢	١٠٢,٤	٩٧,٠
	قطر	١٨٤,٣	١٨٠,٠	١٨٣,٧	١٦٣,٠	١٥٠,٠	١٣٦,٣
	الكويت	١٧,١	١٥,٢	١٦,٥	١٥,٧	١٣,٨	١٢,٠
الصادرات النفطية (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٧,٧٣٩,١	١٤,٥٠٠,٨	١٥,٢٩٢,٦	١٥,١٩٣,٦	١٥,٤٩٠,٧	١٠,١٨٠,٩
	السعودية	١٥٢,٩٠٩,٩	٢٨٤,٥٥٧,٦	٣١٤,٠٨٠,٣	٣٢٩,٣٢٧,٥	٣٠٩,٤٤٦,٤	٢١٤,٨٩٦,٧
	قطر	٦٤,٤٩١,٤	١٠٧,٤٨٠,٢	١١٩,٩٧٧,٧	١١٧,٠٢٦,٦	١٠٥,٠١٩,١	٦٧,٥٢٣,٧
	الكويت	٤٨,٩٧٥,٦	٩٧,٥٣٦,٧	١٠٨,٥٤٧,٧	١١٢,٩٣٢,٥	٩٦,٧٢١,٠	٦١,٧٥٣,٠

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٥م أعدت من قبل المجلس النقدي الخليجي

المصدر: منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والبنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (٤): الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (سنة الأساس ٢٠٠٧ = ١٠٠)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الرقم القياسي العام	البحرين	١١٩,٩٧	١١٧,٨١	١١٤,٧٧	١١١,١٠	١٠٨,١٢	١٠٨,٥٥
	السعودية	١٣٢,٩	١٣٠,١	١٢٦,٧	١٢٢,٤	١١٩,٠	١١٤,٧
	قطر	١١٩,٣	١١٧,٤	١١٣,٦	١١٠,٠	١٠٧,٥	١٠٦,٣
	الكويت	١٣٧,٣	١٣٣,٠	١٢٩,٢	١٢٥,٨	١٢١,٩	١١٦,٢
التضخم	البحرين	١,٩	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٠,٤-	٢,٠
	السعودية	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٩	٣,٧	٣,٨
	قطر	١,٦	٣,٤	٣,٢	٢,٣	١,١	١,١-
	الكويت	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٣,٣	٤,٨	٤,٥
الأغذية والمشروبات	البحرين	١٤٤,٨	١٤١,٤	١٣٧,٥	١٣٤,٣	١٢٩,٤	١٢٦,٥
	السعودية	١٤٧,٥	١٤٥,١	١٤٠,٥	١٣٢,٩	١٢٧,١	١٢٠,٨
	قطر	١٣٣,٤	١٣٢,٣	١٣٢,٠	١٢٩,٠	١٢٥,١	١٢٠,٩
	الكويت	١٥٠,٩	١٤٦,٠	١٤١,٩	١٣٦,٤	١٣٠,٢	١٢١,١
التبغ والمشروبات الكحولية	البحرين	١٤٩,٧	١٤٤,٦	١٤٠,٦	١٣٣,٦	١١٨,٩	١١٢,٠
	السعودية	١٦٥,٥	١٦٢,٣	١٥٣,١	١٤١,٣	١٢٦,٧	١١٩,٢
	قطر	١٥٦,٤	١٤٣,٤	١٣٧,٢	١٣٦,١	١٢٢,٥	١١٤,٠
	الكويت	١٥١,٤	١٤٢,٩	١٣٢,٦	١٢٣,٨	١١٦,١	١١٢,٢
الملابس والأحذية	البحرين	١١٠,٧	١١٠,٣	١٠٩,٦	١٠٨,٨	١٠٦,٥	١٠٤,٢
	السعودية	١٠٩,٥	١٠٥,٥	١٠٤,٨	١٠٣,٣	٩٩,٧	١٠١,١
	قطر	١١٥,٣	١١٤,٩	١١٢,٢	١١٣,٣	١١١,٥	١٠٣,٣
	الكويت	١٢٨,٦	١٢٩,٧	١٢٦,٩	١٢٧,٠	١٢١,٨	١١٥,٧
السكن	البحرين	١٠٥,١	١٠٠,٥	٩٥,٨	٨٨,١	٩١,١	١٠٤,٠
	السعودية	١٦٤,٦	١٥٩,١	١٥٣,٨	١٤٨,٧	١٤٣,٩	١٢٩,٢
	قطر	١٠٦,٧	١٠٣,٨	٩٦,٢	٩٠,٧	٩٣,٢	٩٦,٨
	الكويت	١٤١,٢	١٣٣,٢	١٢٧,٧	١٢٢,٩	١٢٠,١	١١٥,٣
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	البحرين	١٣٩,١	١٣٨,٢	١٣٧,٥	١٢٨,٤	١٢٢,٣	١٢٠,٠
	السعودية	١٣١,٧	١٢٨,٢	١٢٢,٦	١١٧,٥	١١٥,٥	١٠٧,٠
	قطر	١٢٨,٣	١٢٧,٤	١٢١,٠	١١٦,٣	١١١,١	١٠٧,٦
	الكويت	١٤٣,٠	١٣٨,٣	١٣١,٩	١٢٧,٨	١٢٣,٨	١١٧,٦

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الصحة	البحرين	١١٤,٠	١١٠,١	١٠٦,٣	١٠٥,٩	١٠٤,٩	١٠١,٧
	السعودية	١١٥,٦	١١٢,٦	١٠٩,٠	١٠٥,٦	١٠٣,٤	١٠٣,٣
	قطر	١٣١,٦	١٣١,٦	١٢٩,٤	١٢٦,٣	١٢٢,٥	١١٩,٩
	الكويت	١٢٨,٢	١٢٦,١	١٢٦,٨	١٢٥,٣	١٢١,٢	١١٤,٧
النقل	البحرين	١٠٨,٩	١٠٩,٢	١٠٧,٥	١٠٩,٠	١٠٦,٦	١٠٣,٠
	السعودية	١١١,٨	١١٠,٤	١١١,٠	١٠٨,٣	١٠٣,١	٩٩,٧
	قطر	١٣١,٦	١٢٦,٥	١٢٣,٦	١٢١,٩	١١٨,٥	١١٠,٣
	الكويت	١٢٥,٢	١٢٤,٥	١٢٢,٦	١٢١,١	١١٨,٠	١١٣,٨
الاتصالات	البحرين	٨٧,٠	٨٧,٣	٨٧,٢	٨٨,٥	٩٢,٤	٩٤,٣
	السعودية	٩٤,٥	٩٣,٧	٩٣,٨	٩٢,١	٩٢,٠	٩٧,٧
	قطر	٨٢,٣	٨٢,٦	٨٣,٠	٨٢,٩	٨٤,٤	٨٨,٢
	الكويت	١٠١,٠	١٠٠,٦	١٠١,٣	١٠١,٤	١٠١,٣	١٠١,٠
الثقافة والترفيه	البحرين	١٤٠,٧	١٣٩,٠	١٣٦,٤	١٣٥,٦	١١٢,٥	١٠٥,٢
	السعودية	١١٩,٥	١١٤,٠	١٠٦,٣	١٠٤,٥	١٠٤,٧	٩٧,٢
	قطر	١١٢,١	١١٧,٤	١١٢,٣	١٠٥,٦	٩٦,٦	٩٨,٠
	الكويت	١٢٩,٠	١٢٩,٣	١٢٨,٢	١٢٥,٧	١٢٢,١	١١٧,٣
التعليم	البحرين	١٣٠,٤	١٢٦,٧	١٢١,٤	١١٦,٢	١١٤,١	١١٢,٠
	السعودية	١١٧,٩	١١٥,٩	١١٢,٦	١١٠,٢	١٠٨,٧	١١٣,٢
	قطر	١٧٠,١	١٥٠,١	١٤٨,٣	١٣٨,٧	١٣٧,٣	١٣٥,١
	الكويت	١٣٥,٨	١٣٠,٠	١٢٤,٢	١٢٣,٣	١٢١,٣	١١٦,٨
المطاعم والفنادق	البحرين	١١١,١	١١٠,٢	١٠٧,٨	١٠٧,٢	١٠٥,٧	١٠٤,٧
	السعودية	١٢٨,١	١٢٩,٦	١٢٦,٨	١٢١,٧	١١٧,٠	١١٣,٨
	قطر	١٢٠,١	١١٩,٤	١١٨,٧	١١٩,٣	١١٦,٧	١١٨,٤
	الكويت	١٣٧,٨	١٣٠,٤	١٢٦,٥	١٢٥,٩	١٢٢,٣	١١٨,٠
السلع والخدمات المتنوعة	البحرين	١٤٠,٥	١٤١,٧	١٣٧,٦	١٣٢,٩	١٢٨,٣	١١٤,٩
	السعودية	١٢١,٣	١٢٠,١	١١٧,٦	١١٧,٨	١١٣,٩	١١٠,١
	قطر	١٣٨,٨	١٣٩,٣	١٣٨,٧	١٣٩,٢	١٢٩,٤	١٢٢,٥
	الكويت	١٣٠,٣	١٢٧,٩	١٢٨,٧	١٢٥,٩	١٢٠,٥	١١٦,٢

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القطاع المالية العامة

جدول رقم (0): الموازنة العامة للحكومة المركزية (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
إجمالي الإيرادات	البحرين	٥,٤٣١	٨,٢١٧	٧,٨٢٩	٨,٠٧٠	٧,٥٠٥	٥,٧٨٦
	السعودية	١٦٤,٢٤٣	٢٧٨,٤٩٨	٣٠٨,٣٦٣	٣٣٢,٦٣٩	٢٩٨,٠٧٨	١٩٧,٧٦٤
	قطر	٤٩,٦٠٥	٩٠,٣٣٧	٩٧,٩٦٣	٧٨,١١١	٦١,١٦١	٤٢,٨٦٦
	الكويت	٥٠,٢١٧	١٠٢,٠٣٩	١١١,٩٠٣	١١٨,١٩٠	٩٨,٥٥٠	٧٠,٢٥٨
الإيرادات النفطية	البحرين	٤,٢٤١	٧,٠٨١	٦,٩١٥	٧,٠٣٦	٦,٥٩٣	٤,٩٠٨
	السعودية	١١٩,٠٥٠	٢٤٣,٥٥٩	٢٧٦,٠١٢	٣٠٥,٢٨٥	٢٧٥,٨٢٩	١٧٨,٧٣٧
	قطر	٢٤,٨٢٦	٤٥,٠٦٤	٥٣,٦٨٥	٤٨,٧٧٨	٤٢,٦٥٨	٢٦,٦١٨
	الكويت	٤٥,٢٧٦	٩٣,١٥٣	١٠٣,٤١٥	١١١,١٩٨	٩٢,٨١٤	٦٥,٤٩٩
الإيرادات غير النفطية	البحرين	١,١٩٠	١,١٣٦	٩١٤	١,٠٣٤	٩١١	٨٥٧
	السعودية	٤٥,١٩٢	٣٤,٩٣٨	٣٢,٣٥١	٢٧,٣٥٥	٢٢,٢٤٩	١٩,٠٢٧
	قطر	٢٤,٧٧٩	٤٥,٢٧٣	٤٤,٢٧٧	٢٩,٣٣٣	١٨,٥٠٣	١٦,٢٤٨
	الكويت	٤,٩٤١	٨,٨٨٥	٨,٤٨٩	٦,٩٩٣	٥,٧٣٦	٤,٧٥٩
إجمالي المصروفات	البحرين	٩,٤٦٧	٩,٤٢٧	٨,٩١٩	٨,٦٧٣	٧,٥٨٨	٧,٠٠٩
	السعودية	٢٦٠,٨٣٧	٢٩٥,٩٧٤	٢٦٠,٢٧٠	٢٣٢,٨٨١	٢٢٠,٤٥٣	١٧٤,٣٦٩
	قطر	٥٠,٥٧١	٦١,٢٩٨	٦٥,٣٤٥	٥٦,٤٩١	٤٩,٤٢٣	٤٠,٢٥٢
	الكويت	٦٢,٧٦٣	٦٩,٧٢٤	٧٣,٣٢١	٦٠,٤٠٢	٤٥,٣٩٩	٤٢,٣٨٣
المصروفات الجارية	البحرين	٨,٢٨٦	٨,٢٣٥	٧,٦٥٢	٦,٧١٣	٦,٤١٥	٤,٩٦٨
	السعودية	١٩٠,٥١٠	١٩٧,٢٤٢	١٧٧,٠٧٩	١٦٣,١٠٠	١٤٦,٨٠٠	١٢١,٣٤٥
	قطر	٣٧,٠٤٩	٤٣,٩٢٣	٤٦,٢١٢	٤٢,٣٢٧	٣٥,٦٤٨	٢٨,٢٠٧
	الكويت	٥٦,٢٨٤	٦٢,٨٦٣	٦٧,٠١٨	٥٤,٥٦١	٤٠,٦١٣	٣٧,٦٧٣
الرواتب والأجور	البحرين	٣,٨٠٢	٣,٦٦٨	٣,٤٥٩	٣,٢٠٣	٢,٦٧٣	٢,٣٠٩
	السعودية	١١٦,٠٠٠	٨٩,٣٣٣	٨٤,٠٠٠	٨٤,٥٢٣	٧٧,٠٦٧	٦٦,٢٤٠
	قطر	٩,٦٩٣	١٢,٤٠٦	١١,٥٤٥	٩,٥٨٠	٨,١٦٣	٦,٣٤٦
	الكويت	١٨,٣٦٠	١٧,٩٣٨	١٧,٨٦٢	١٥,٨٢٤	١٠,٠٠٥	٩,٧٧٨
السلع والخدمات	البحرين	١,٢٢٣	١,٢٦٧	١,١٦٨	١,٠٢٥	٩٣٩	٧٣٣
	السعودية	٥٦,٥٢٣	٧٦,٢٦٧	٦٠,٥٢٣	٥٨,١٢٣	٥٧,٨٦٧	٤٤,٩٦٠
	قطر	٨,٣٨٠	٤,٢١٧	٤,١٣٧	٤,٧٤٩	٥,٥١٩	٤,١٥١
	الكويت	٥,٢٠٦	١٢,٩٦٠	١٢,١٢٣	١٠,٢٧٧	٧,١٥٣	٩,١٧٤

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الفوائد المدفوعة	البحرين	٧١٧	٦٠٥	٥١١	٤٠٠	٣٠٥	٢٤١
	السعودية	٥٣٣	١,٠٦٧	١,٣٣٣	١,٦٠٠	٢,١٣٣	٢,٩٠٧
	قطر	١,١٩١	٢,٧٨٨	٢,١١٢	٢,٧١٧	٣,٠٨٨	١,٩٢٠
	الكويت	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى	البحرين	٢,٥٤٥	٢,٦٩٥	٢,٥١٤	٢,٠٨٥	٢,٤٩٩	١,٦٨٦
	السعودية	١١,٧٣٣	١٢,٢٦٧	١٢,٨٠٠	١٨,٦٦٧	٩,٨٦٧	٧,٢٥٣
	قطر	١٧,٧٨٥	٢٤,٥١٢	٢٨,٤١٨	٢٥,٢٨٠	١٨,٨٧٨	١٥,٧٩٠
	الكويت	٣٢,٧١٨	٣١,٩٦٥	٣٧,٠٢٤	٢٨,٤٦٠	٢٣,٤٥٥	١٨,٧٢١
المصروفات الرأسمالية	البحرين	١,١٨٠	١,١٩٢	١,٢٦٨	١,٩٦٠	١,١٧٢	٧,١١٦
	السعودية	٧٠,٣٢٦	٩٨,٧٣٢	٨٣,١٩١	٦٩,٧٨١	٧٣,٦٥٣	٥٣,٠٢٥
	قطر	١٣,٥٢١	١٧,٣٧٦	١٩,١٣٣	١٤,١٦٤	١٣,٧٧٥	١٢,٠٤٥
	الكويت	٦,٤٥٤	٦,٨٦١	٦,٢٩٠	٥,٨٤٣	٤,٧٨٦	٤,٧١١
العجز/ الفائض	البحرين	٤,٠٣٥-	١,٢١٠-	١,٠٩٠-	٦٠٣-	٨٣-	١,٢٢٣-
	السعودية	٩٦,٥٩٤-	١٧,٤٧٧-	٤٨,٠٩٣	٩٩,٧٥٨	٧٧,٦٢٥	٢٣,٣٩٥
	قطر	٩٦٦-	٣٣,٩١٦	٢٨,٩٣٧	٢١,٦٢٠	١١,٧٣٨	٣,٣٥٦
	الكويت	١٢,٥٤٦-	٣٢,٣١٤	٣٨,٥٨٣	٥٧,٧٨٩	٥٣,١٥٢	٢٧,٨٧٥
نسبة العجز/ الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	١٣,٠-	٣,٦-	٣,٣-	٢,٠-	٠,٣-	٤,٨-
	السعودية	١٥,٠-	٢,٣-	٦,٥	١٣,٦	١١,٦	٤,٤
	قطر	٠,٦-	١٦,١	١٤,٣	١١,٤	٦,٩	٢,٧
	الكويت	١١,٠-	١٩,٩	٢٢,٢	٣٣,٢	٣٤,٥	٢٤,٢

* السنة المالية في دولة قطر تنتهي في مارس حتى ٢٠١٤م
المصدر: البنوك المركزية الوطنية وصندوق النقد الدولي

جدول رقم (٦): المديونية العامة للحكومة المركزية (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
إجمالي الدين العام	البحرين	١٩,٢٢٧	١٤,٨٢٤	١٣,٥٧٧	١٠,٢٨٩	٨,٤٣٠	٦,٤٩٢
	السعودية	٣٧,٩٣٦	١١,٨٠٣	١٦,٠٣١	٢٢,٣٥٩	٣٦,١٣٣	٤٤,٥٣٣
	قطر	٦٣,٧٥٢	٥٩,٩٢١	٥٦,٦٠٠	٦٣,١٠٠	٥٦,٩٠٠	٥٣,٤٠٠
	الكويت	١٢,٤٧٤	١٢,٠٢١	١١,٣٤٤	١١,٧٨٩	١٣,١١٦	١٣,٢٣٣
إجمالي الدين العام الداخلي	البحرين	١١,٠١٩	١١,٨٠٣	١٦,٠٣١	٢٢,٣٥٩	٣٦,١٣٣	٤٤,٥٣٣
	السعودية	٣٧,٩٣٦	١١,٨٠٣	١٦,٠٣١	٢٢,٣٥٩	٣٦,١٣٣	٤٤,٥٣٣
	قطر	٤٨,٨٥٢	٤١,٥٢١	٣٦,٢٠٠	٣٩,٠٠٠	٣٢,٨٠٠	٣٤,١٠٠
	الكويت	٥,٢٣٣	٥,٤٢١	٥,٤١١	٦,٢٤٢	٧,١٠٠	٧,٢٥٧
إجمالي الدين العام الخارجي	البحرين	٨,٢٠٨	٦,٨١٢	٦,١١٠	٤,٦٣٠	٣,٧٩٣	٢,٩٢١
	السعودية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	قطر	١٤,٩٠٠	١٨,٤٠٠	٢٠,٤٠٠	٢٤,١٠٠	٢٤,١٠٠	١٩,٣٠٨
	الكويت	٧,٢٤١	٦,٦٠٠	٥,٩٣٣	٥,٥٤٧	٦,٠١٧	٥,٩٧٦
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٦١,٨	٤٤,٤	٤١,٧	٣٣,٥	٢٩,٣	٢٥,٢
	السعودية	٥,٩	١,٦	٢,٢	٣,٠	٥,٤	٨,٥
	قطر	٣٨,٣	٢٨,٥	٢٨,٠	٣٣,٢	٣٣,٥	٤٢,٧
	الكويت	١٠,٩	٧,٤	٦,٥	٦,٨	٨,٥	١١,٥

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

القطاع الخارجي

جدول رقم (٧): ميزان المدفوعات (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
ميزان الحساب الجاري	البحرين	-٧٩	١,٥٢٣	٢,٤١٠	٢,٥٧٨	٢,٥٢٤	٧٧٠
	السعودية	-٥٣,٤٧٨	٧٣,٧٥٨	١٣٥,٤٤٢	١٦٤,٧٦٤	١٥٨,٥٤٥	٦٦,٧٥١
	قطر	١٣,٧٥١	٤٩,٤١٠	٦٠,٤٦١	٦٢,٠٠٠	٥٢,١٢٤	٢٣,٩٥٢
	الكويت	٥,٩٧٠	٥٣,٩٨١	٦٩,٤٩٨	٧٩,١٣٠	٦٦,١٥٦	٣٦,٩٦٤
الصادرات (فوب)	البحرين	١٦,٥٤٠	٢٣,٤٩٨	٢٥,٦٠٢	٢٣,٠٧٧	٢٢,٥٠٥	١٥,٣٨٤
	السعودية	٢٠٢,٢٦٩	٣٤٢,٤٥٧	٣٧٥,٩٠١	٣٨٨,٣٧٠	٣٦٤,٦٩٩	٢٥١,١٤٣
	قطر	٧٧,٢٩٤	١٢٦,٧٠٢	١٣٣,٣٣٦	١٣٢,٩٥٤	١١٤,٤٤٤	٧٤,٩٦٥
	الكويت	٥٥,٢٩٨	١٠٤,٨٢٠	١١٥,٧٥٣	١١٩,٦٥٥	١٠٢,٨٧٠	٦٧,٠٨٤
الواردات (فوب)	البحرين	١٥,٧١٠	١٩,٧٨٥	٢١,٢٨٠	١٩,٧٠٥	١٧,٥٢٣	١١,١٩٠
	السعودية	١٥٤,٩٩١	١٥٨,٤٦٢	١٥٣,٣٤٤	١٤١,٧٩٩	١١٩,٩٦١	٩٧,٤٣١
	قطر	٢٨,٤٩٦	٣١,١٤٥	٣١,٤٧٥	٣٠,٧٨٧	٢٦,٩٢٦	٢٠,٩٣٧
	الكويت	٢٧,٣٢٧	٢٧,٣٩٢	٢٥,٥٧٨	٢٤,٢٤٤	٢٢,٦٠١	١٩,٥٥٦
الخدمات (صافي)	البحرين	٣,١٩٣	١,٨٠٧	١,٤٤٩	٢,٢٨٨	٢,١٢٠	٢,١٤٢
	السعودية	-٧٥,٧٢٦	-٨٨,٠٢٩	-٦٤,٨٠٧	-٦٢,٣٥٧	-٦٦,٤٩١	-٦٦,٠٨٤
	قطر	-١٥,٧٧٨	-١٩,٣٣٣	-١٦,٣٠٤	-١٣,٩٨٤	-٩,٤٧٣	-٥,٧٦٩
	الكويت	-١٩,١٨٤	-١٧,٥٢٣	-١٤,٨٢٦	-١٢,٢٦٢	-٨,٩١٩	-٦,٧٧١
الدخل (صافي)	البحرين	-*١,٧٣٦	-١,٦٣٣	-١,١٩٦	-١,٠٠٧	-٢,٥٢٩	-٢,٣٧٣
	السعودية	١٥,٦٦٣	١٦,٥٢٦	١٣,٥٦١	١٠,٩٨٩	٩,٦٨٤	٧,٠٤٤
	قطر	-٣,٥٦٥	-٩,٣٠١	-١٠,٣٦٤	-١٢,١٢٥	-١٣,٢٧١	-١٢,٩٤٤
	الكويت	١٣,٦٩٥	١٤,٧٥٦	١٣,٢٥٦	١٢,٦٩٧	٩,١٨٠	٨,٤٥٦
التحويلات الجارية	البحرين	-*٢,٣٦٧	-٢,٣٦٤	-٢,١٦٦	-٢,٠٧٤	-٢,٠٥٠	-١,٦٤٢
	السعودية	-٤٠,٦٩٣	-٣٨,٧٣٤	-٣٥,٨٦٩	-٣٠,٤٣٨	-٢٩,٣٨٦	-٢٧,٩٢١
	قطر	-١٥,٧٠٤	-١٧,٥١٤	-١٤,٧٣٢	-١٤,٠٥٨	-١٢,٦٥١	-١١,٣٦٣
	الكويت	-١٦,٥١٦	-٢٠,٦٨٠	-١٩,١٠٨	-١٦,٧١٦	-١٤,٣٧٨	-١٢,٢٥٠
الحساب الرأسمالي والمالي	البحرين	-*١٣٠	-٢,٢٩٧	-٢,٤١٢	-٢,٦٢٧	-٢,٦٢٤	-٨٧٧
	السعودية	-٤٢,٤٨٧	٦٣,٦٥٧	١٢٦,١٩٨	١١٨,٦٥٨	١١٣,٢٩١	٣٢,٣٥٨
	قطر	-١٩,٦٧٣	-٤٩,١٧٧	-٥٢,١٤٧	-٤٤,٣٩٩	-٦٥,٧٤٧	-١٠,٦٧٨
	الكويت	-١٠,٢١٦	-٥٤,٣٠١	-٦٧,٥٩٥	-٧٩,٧٩٧	-٦١,١٢٧	-٤٤,٠٠٦

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
السهو والخطأ	البحرين	-١,٤١٥*	٧٧٤	٢	٤٩	١٠١	١٠٦
	السعودية	-١٩,٩٧٠	-٩,٤٤٣	-٨,٥٧٤	-٤٥,٥٦٤	-٤٥,٢٥٤	-٣٤,٣٩٣
	قطر	٤١٩	١,٠٦٠	٧٥١	-١,٥٢٢	-٧٢٠	-١,٠٧٨
	الكويت	١,٣٠٦	٣٢١	-١,٩٠٣	٦٦٩	-٥,٠٣٠	٧,٠٤٢
وفر أو عجز ميزان المدفوعات	البحرين	-١,٦٢٤*	٧٢١	١٤٣	٦٦٠	-٦٢٢	١,٢٨٠
	السعودية	-١١٥,٩٣٥	١٢٧,٩٧٢	٢٥٣,٠٦٦	٢٣٧,٨٥٨	٢٢٦,٥٨٢	٦٤,٧١٧
	قطر	-٥,٥٠٣	١,٢٩٣	٩,٠٦٤	١٦,٠٧٩	-١٤,٣٤٤	١٢,١٩٦
	الكويت	-٢,٩٤٠	١,٢٧٤	٣,٣٧٥	٣,٣١٥	٤,٤٦١	٥٥٦
التغير في الاحتياطيات (الزيادة -)	البحرين	*١,٦٢٤	-٧٢١	-١٤٣	-٦٦٠	٦٢٢	-١,٢٨٠
	السعودية	١١٥,٩٣٥	-٦,٦٢٩	-٦٩,١٥١	-١١٢,٥٥٩	-٩٨,٨٧٨	-٣٥,٠٢٨
	قطر	٥,٥٠٣	-١,٢٩٣	-٩,٠٦٤	-١٦,٠٧٩	١٤,٣٤٤	-١٢,١٩٦
	الكويت	٢,٩٤٥	-١,٢٧٤	-٣,٣٧٥	-٣,٣١٥	-٤,٤٦١	-٥٥٦
إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي	البحرين	*٤,٤٥١	٦,٠٧٦	٥,٣٤٧	٥,٢١٤	٤,٥٦٨	٥,٠٩٠
	السعودية	٦١٦,٤١٨	٧٣٢,٣٥٣	٧٢٥,٧٢٥	٦٥٦,٥٧٤	٥٤٤,٠١٥	٤٤٥,١٣٧
	قطر	٣٧,٨٥٦	٤٣,٣٥٩	٤٢,٠٦٦	٣٣,٠٦٣	١٦,٧٠٥	٣١,١١٦
	الكويت	٢٦,٣٠٦	٢٩,٢٥١	٢٩,١٣٧	٢٥,٩٥٥	٢٢,٩٦٠	١٨,٥٩٣

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٥م أعدت من قبل المجلس النقدي الخليجي
المصدر: البنوك المركزية الوطنية

القطاع النقدى والمصرفى

جدول رقم (٨): المؤشرات الاقتصادية للقطاع النقدي

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
القاعدة النقدية (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٤,٧٦٨	٥,٢٦٤	٤,٨٨٧	٥,١٢٠	٤,٣٩٠	٤,٨٠٦
	السعودية	٨٠,٣٩٩	٧٥,٤٤٦	٦٨,٢٨٨	٦٢,٨٣٤	٥٦,٢٢٨	٤٥,٦٧٠
	قطر	١٣,٣٦٩	١٤,٨٩٣	١٢,٠٩٩	١٢,٥١٥	٨,٥٦٨	٢٥,٢٢٢
	الكويت	٢٠,٤١٩	٢٤,٨٦٣	٢٤,٢٠٥	٢٠,٥٨٥	١٧,٦٠٠	١٣,٥٤٥
عرض النقود بتعريفه الواسع (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٣١,٦٣٦	٣٠,٩٤٥	٢٩,٨٤٠	٢٧,٧٥٣	٢٦,٥٨٠	٢٥,٢٥٥
	السعودية	٤٧٣,٠٩٢	٤٦١,١٦١	٤١٢,٠٤٠	٣٧١,٦٦٨	٣٢٦,٢٨٣	٢٨٨,٠٩٨
	قطر	١٤٣,٢٣٧	١٣٨,٤٦٨	١٢٥,١٩٦	١٠٤,٦٨٥	٨٥,١٥٥	٧٢,٧٢٤
	الكويت	١١٣,٣٩٣	١١٦,٠٢٧	١١٦,٤٤٦	١٠٦,٣٠٧	١٠٠,٥١٥	٩٠,٢٣٧
نمو عرض النقود بتعريفه الواسع (٪)	البحرين	٢,٢	٣,٧	٧,٥	٤,٤	٥,٢	١٣,٠
	السعودية	٢,٦	١١,٩	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠
	قطر	٣,٤	١٠,٦	١٩,٦	٢٢,٩	١٧,١	٢٣,١
	الكويت	-٢,٣	-٠,٤	٩,٥	٥,٨	١١,٤	٣,٢
مضاعف النقود	البحرين	٦,٦	٥,٩	٦,١	٥,٤	٦,١	٥,٣
	السعودية	٥,٩	٦,١	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٦,٣
	قطر	١٠,٧	٩,٣	١٠,٣	٨,٤	٩,٩	٢,٨
	الكويت	٥,٦	٤,٧	٤,٨	٥,٢	٥,٧	٦,٧
معدل دوران النقود	البحرين	-	-	-	-	-	-
	السعودية	١,٠	١,٠	١,٠	١,١	١,١	١,١
	قطر	١,٢	١,٥	١,٦	١,٨	٢,٠	١,٧
	الكويت	...	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٨

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (٩): المسح النقدي للجهاز المصرفي

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
صافي الأصول الأجنبية	البحرين	٣,٤٤٨	٦,٠٩٠	٤,١٠١	٤,٤٢٠	٤,٢٥٠	٥,٣٦٩
	السعودية	٦٦٩,٠٤٥	٧٦٦,٧٥٣	٧٥٣,٠٨٨	٦٨٣,٢٠١	٥٧٠,٧٦٢	٤٦٦,٦٥١
	قطر	١٢,٩٦٣	٣٤,٢٤٦	٢٩,٣٠٠	٦,٣٧٤	٤,٨٣٧	١٧,٥٧٨
	الكويت	٥١,٥٤٤	٥٤,٥٤٧	٥٤,٥٩٢	٤٩,١٠٣	٤١,٢٦٨	٣٣,٤٦٢
صافي الأصول المحلية	البحرين	٢٨,١٨٨	٢٤,٨٥٥	٢٥,٧٣٨	٢٣,٣٣٢	٢٢,٣٣٠	١٩,٨٨٥
	السعودية	٣٩٩,١٧٤	٣٦١,٣٧٦	٣٢٤,٦٤٠	٢٨٨,٣٢١	٢٥٠,٠٦٧	٢٣١,٩٨٨
	قطر	١٣٠,٢٧٤	١٠٤,٢٢٣	٩٥,٨٩٦	٩٨,٣١١	٨٠,٣١٩	٥٥,١٤٦
	الكويت	٦٠,٨٥٦	٦٠,٢٧٧	٦٠,٧٦١	٥٦,٤٢٥	٥٨,٥٧٨	٥٦,١٩٢
المطلوبات المحلية	البحرين	١٠,٣٧٧	٩,٢١٨	٨,٤٨٣	٦,٢٧٩	٥,٦٢٣	٤,٣٧٥
	السعودية	٣٦٥,٨٤٧	٣٣٤,٩٨٩	٢٩٩,٦٣٩	٢٦٦,٤٣٤	٢٢٨,٨٩٧	٢٠٦,٨٦٨
	قطر	٢٠٠,٨٠٢	١٦٧,٥٧٩	١٥٢,٠١٠	١٤٩,٥٧٣	١٢١,٨٠٧	٨٩,٧٨٢
	الكويت	٩٨,٩٨٩	٩٦,٨٧٩	٩٥,٣٤٠	٨٩,٦٥٥	٩١,١٨٠	٨٧,٨٩١
صافي المطلوبات على الحكومة المركزية	البحرين	٤,١٣٦-	٤,٥٠٧-	٥,٠١٦-	٤,٧١٤-	٤,٣٤٥-	٣,٠٠٥-
	السعودية	٢٢,٩٧٥	١٤,١٦٩	١٣,٢٣٤	١١,٣٣١	١٢,٦٨١	١٦,٥١١
	قطر	٣٦,٣١٢	٢٠,٠٠٢	١٦,٦٧٢	٢٨,٢٥٩	٢٥,٠١٣	١٥,٣٤٣
	الكويت	١٦,٩٩١-	١٤,٨٢١-	١٤,٨٤٣-	١٣,٥٦٦-	١٠,٠٩٥-	١٠,٠٧٥-
المطلوبات على القطاع الخاص	البحرين	٢٢,٩٤٥	٢١,٣٢٨	٢٢,٦٥٧	٢١,٢٦١	٢٠,٠١٥	١٧,٤٠٧
	السعودية	٣٦٥,٨٤٧	٣٣٤,٩٨٩	٢٩٩,٦٣٩	٢٦٦,٤٣٤	٢٢٨,٨٩٧	٢٠٦,٨٦٨
	قطر	١٦٤,٤٩٠	١٤٧,٥٧٧	١٣٥,٣٣٨	١٢١,٣١٤	٢١٢,٧٤٦	٧٤,٤٣٩
	الكويت	١١٥,٩٨٠	١١١,٧٠٠	١١٠,١٨٣	١٠٣,٢٢١	١٠١,٢٧٥	٩٧,٩٦٧
بنود أخرى (صافي)	البحرين	٥,١٣٥-	٥,٦٩٠-	٥,٤٠٢-	٤,٢٠٧-	٣,٣٠٨-	١,٨٩٧-
	السعودية	١٠,٣٥٢	١٢,٢١٨	١١,٧٦٧	١٠,٥٥٦	٨,٤٨٨	٨,٦٠٩
	قطر	٧٠,٥٢٧-	٦٣,٣٥٧-	٥٦,١١٤-	٥١,٢٦٢-	٤١,٤٨٨-	٣٤,٦٣٦-
	الكويت	٣٨,١٣٤-	٣٦,٦٠٢-	٣٤,٥٨٠-	٣٣,٣١٠-	٣٢,٦٠٢-	٣١,٦٩٩-

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (١٠): صافي الاصول الاجنبية

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الأصول الأجنبية - المصارف المركزية	البحرين	٤,٤٣٦	٥,٧٦٤	٥,٠٤٤	٤,٩٠٤	٤,٢٤٥	٤,٧٨٩
	السعودية	٦١١,٨٩٢	٧٢٦,٨٤٩	٧١٨,٤٤٠	٦٤٨,٧١٠	٥٣٦,٢٢٩	٤٤٣,١٥٥
	قطر	٣٧,٢٤٣	٤٣,١٠٣	٤٢,١٦٦	٣٣,١٥٨	١٦,٨٠٠	٣١,٢١٢
	الكويت	٢٥,٧١٦	٢٩,٣٦٠	٢٩,٢٤٩	٢٦,٠٦٨	٢٣,٠٧٤	١٨,٧٠٦
المطلوبات الأجنبية - المصارف المركزية	البحرين	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	السعودية	٢,٩٩٠	٢,٥٨٥	١,٦٩٥	١,٠٩١	١,٠٠٦	٢,٧٤٩
	قطر	٣٦١	٣٧٣	٣٩٩	٣٩٣	٤٠٠	٣٩٦
	الكويت	٨٢	٢٩	١٨	٢٢	٤٠	٢٤١
صافي الأصول الأجنبية - المصارف المركزية	البحرين	٤,٤٣٦	٥,٧٦٤	٥,٠٤٤	٤,٩٠٤	٤,٢٤٥	٤,٧٨٩
	السعودية	٦٠٨,٩٠٢	٧٢٤,٢٦٤	٧١٦,٧٤٥	٦٤٧,٦١٩	٥٣٥,٢٢٣	٤٤٠,٤٠٦
	قطر	٣٦,٨٨٢	٤٢,٧٣٠	٤١,٧٦٧	٣٢,٧٦٥	١٦,٤٠١	٣٠,٨١٦
	الكويت	٢٥,٦٣٤	٢٩,٣٣١	٢٩,٢٣١	٢٦,٠٤٦	٢٣,٠٣٤	١٨,٤٦٥
الأصول الأجنبية - شركات الإيداع الأخرى	البحرين	٣٨,٢٤١	٣٨,٥٧٨	٣٤,٠٨٠	٣١,٣٣٩	٢٩,٩٩٥	٣٠,٥٩٣
	السعودية	٨٤,٤٥٦	٦٧,٠٩٧	٥٦,١٨٤	٥٦,٧٥٤	٥٥,٦٦٠	٥١,٥٠٠
	قطر	٦١,٢٤٥	٥٣,٩٨٧	٤٤,٨٦٦	٣٥,٢٩٨	٣٢,٨١٣	٢٥,٠٣٤
	الكويت	٤١,٣٨٣	٣٩,٨٩٣	٣٦,١٤٦	٣٣,٧٤٦	٢٩,٦٠٢	٢٥,٨٤٧
المطلوبات الأجنبية - شركات الإيداع الأخرى	البحرين	٣٩,٢٢٩	٣٨,٢٥٣	٣٥,٠٢٣	٣١,٨٢٣	٢٩,٩٩٠	٣٠,٠١٣
	السعودية	٢٤,٣١٢	٢٤,٦٠٧	١٩,٨٤١	٢١,١٧٢	٢٠,١٢٠	٢٥,٢٥٥
	قطر	٨٥,١٦٤	٦٢,٤٧١	٥٧,٣٣٢	٦١,٦٨٩	٤٤,٣٧٧	٣٨,٢٧٢
	الكويت	١٥,٤٧٢	١٤,٦٧٧	١٠,٧٨٥	١٠,٦١١	١١,٣٦٨	١٠,٨٥١
صافي الأصول الأجنبية - شركات الإيداع الاخرى	البحرين	٩٨٨-	٣٢٦	٩٤٣-	٤٨٤-	٠	٥٨٠
	السعودية	٦٠,١٤٤	٤٢,٤٩٠	٣٦,٣٤٣	٣٥,٥٨٢	٣٥,٥٤٠	٢٦,٢٤٥
	قطر	٢٣,٩١٩-	٨,٤٨٤-	١٢,٤٦٦-	٢٦,٣٩١-	١١,٥٦٤-	١٣,٢٣٨-
	الكويت	٢٥,٩١١	٢٥,٢١٦	٢٥,٣٦١	٢٣,٠٥٦	١٨,٢٣٤	١٤,٩٩٧
صافي الأصول الأجنبية	البحرين	٣,٤٤٨	٦,٠٩٠	٤,١٠١	٤,٤٢٠	٤,٢٥٠	٥,٣٦٩
	السعودية	٦٦٩,٠٤٥	٧٦٦,٧٥٣	٧٥٣,٠٨٨	٦٨٣,٢٠١	٥٧٠,٧٦٢	٤٦٦,٦٥١
	قطر	١٢,٩٦٣	٣٤,٢٤٦	٢٩,٣٠٠	٦,٣٧٤	٤,٨٣٧	١٧,٥٧٩
	الكويت	٥١,٥٤٤	٥٤,٥٤٧	٥٤,٥٩٢	٤٩,١٠٣	٤١,٢٦٨	٣٣,٤٦٢

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (١١): الميزانية المجمعة لشركات الإيداع الأخرى (باستثناء فروع البنوك المحلية في الخارج) -الأصول (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الاحتياطات	البحرين	٣,١٤٨	٤,١٩١	٣,٣٧٤	٣,٤٥٧	٢,٦٧٤	٣,٣٦٣
	السعودية	٣٨,٩٩٧	٥٦,٨٢٠	٥٣,٤٣١	٥٧,٩٨٨	٤٧,٧٨٠	٤٢,٤٨٣
	قطر	١٠,٢٨٤	١١,٩٨٢	٩,٤٨٥	١٠,١٨٦	٦,٥٦١	٢٣,٤٧٧
	الكويت	١٦,٤٧٢	٢٠,٩٤٦	٢٠,٠٢٣	١٦,٥٦٩	١٣,٩٢٠	١٠,٥٣٨
الأصول الأجنبية	البحرين	٣٨,٢٤١	٣٨,٥٧٨	٣٤,٠٨٠	٣١,٣٣٩	٢٩,٩٩٥	٣٠,٥٩٣
	السعودية	٨٤,٤٥٦	٦٧,٠٩٧	٥٦,١٨٤	٥٦,٧٥٤	٥٥,٦٦٠	٥١,٥٠٠
	قطر	٦١,٢٤٥	٥٣,٩٨٧	٤٤,٨٦٦	٣٥,٢٩٨	٣٢,٨١٣	٢٥,٠٣٤
	الكويت	٤١,٣٨٣	٣٩,٨٩٣	٣٦,١٤٦	٣٣,٧٤٦	٢٩,٦٠٢	٢٥,٨٤٧
المطلوبات على الحكومة المركزية	البحرين	١٠,٣٧٧	٩,٢١٨	٨,٤٨٣	٦,٢٧٩	٥,٦٢٣	٤,٢٩٦
	السعودية	٢٣,٣٢٧	٢٦,٣٨٧	٢٥,٠٠١	٢١,٨٨٧	٢١,١٦٩	٢٥,١٢٠
	قطر	٥٣,١٣٢	٤٥,٧٩٥	٤٩,٩٤١	٤٥,١٣٥	٤٠,٠٥١	٢٠,٦٠٥
	الكويت	٥,٢٠٨	٥,٣٣٧	٥,٣٢٣	٥,٩٩١	٦,٧٩٠	٦,٨٠٢
المطلوبات على مؤسسات غير مالية عامة	البحرين	٢٤٥	٤٠٥	٣٩٣	٣٥٠	٤٦٣	٣٦٠
	السعودية	٧٧٤	٦٠١	٧٣١	٧٣٠	٤٥٢	٥١٩
	قطر	٤٤,٣٥٧	٤٦,٣٨١	٥٠,٣٢٨	٤٥,٨٢٦	٢٩,٧٧٢	١٨,٣٣٩
	الكويت		-	-	-	-	-
المطلوبات على مؤسسات مالية اخرى	البحرين	٨,٤١٤	٧,٩٠٨	٩,٠٠٣	١١,٧٤٤	١١,١٧١	١١,٣٦٠
	السعودية	١٢,٧٣١	٦,٩٧٤	٨,١٧٨	٨,٢٧٠	٥,٤٨٩	٥,٠٥٨
	قطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الكويت	٦,٤٨٦	٦,٧٢٦	٧,٧٥١	٧,٩١٠	٩,١١٤	٨,٢٣٦
المطلوبات على مؤسسات غير مالية اخرى	البحرين	٨,٥٨٨	٧,٨٨٢	٦,٧٥٣	٦,٤٦٠	٥,٨٨٨	٥,٦٧٤
	السعودية	٣٦٥,٨٤٧	٣٣٤,٩٨٩	٢٩٩,٦٣٩	٢٦٦,٤٣٤	٢٢٨,٨٩٧	٢٠٦,٨٦٨
	قطر	٨٨,٣٠٨	٧٣,٩٦٥	٦٢,٩٦٦	٥٥,٩٦٩	٤٨,٣٤٨	٤٠,٥١٣
	الكويت	١٠٩,٤٩٤	١٠٤,٩٧٥	١٠٢,٤٣٢	٩٥,٣١١	٩٢,١٦١	٨٩,٧٣١
المطلوبات الأخرى على قطاع المقيمين	البحرين	١٠,٥١٢	٩,٤٢٥	١٠,٩٨٠	١٠,٠٠٧	٩,٥٢٥	٧,٧٤٣
	السعودية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	قطر	٣١,٨٢٥	٢٧,٢٣١	٢٢,٠٤٤	١٩,٥١٨	١٨,٦٧٥	١٥,٥٨٧
	الكويت	٨,٥٧٣	٦,٠٨٨	٤,٤٧٧	٣,١٧١	٣,٧٣٥	٣,٢٨٠
أصول اخرى	البحرين	٢,٦٦٠	٢,٤٠٢	٢,٢٤٨	٢,٠٧٧	٢,٠٤١	٢,٠٦٣
	السعودية	٥٢,٨٧٣	٧٥,٨٢٠	٦١,٧١٢	٥٠,٣٧٥	٥٢,٤٠٣	٤٥,٨٥٦
	قطر	١٦,٥٤٤	١٦,٦٩٥	١٠,٣٩٠	١٢,٤١٧	١٤,٥٢٣	١٢,٣٤٦
	الكويت	٥,٥٧٦	٥,٤٢٢	٦,٢٤٦	٤,٩٨٩	٣,٣٠١	٢,٩٠٥
إجمالي الأصول	البحرين	٨٢,١٨٧	٨٠,٠٠٩	٧٥,٣١٤	٧١,٧١٢	٦٧,٣٨١	٦٥,٤٥٣
	السعودية	٥٨٩,٠٠٥	٥٦٨,٦٨٧	٥٠٤,٨٧٦	٤٦٢,٤٣٨	٤١١,٨٤٩	٣٧٧,٤٠٥
	قطر	٣٠٥,٦٩٥	٢٧٦,٠٣٦	٢٥٠,٠٢٠	٢٢٤,٣٥٠	١٩٠,٧٤٢	١٥٥,٩٠٢
	الكويت	١٩٣,١٩٢	١٨٩,٣٨٦	١٨٢,٤٠٨	١٦٧,٦٨٧	١٥٨,٦٢٤	١٤٧,٣٣٨

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (١٢):

الميزانية الموحدة لشركات الإيداع الاخرى (باستثناء فروع البنوك المحلية في الخارج) - المطلوبات (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
ودائع تحت الطلب المدرجة في عرض النقود بمفهومه الواسع	البحرين	٧,٣٦٥	٦,٩٢٠	٦,٢٠٩	٥,٨٢٤	٥,٩٤٣	٥,١٩٨
	السعودية	٢٦٠,٣٢٨	٢٦٣,٧٨٠	٢٢٨,٦٠٨	٢٠١,٠٥٩	١٧٠,٩٤٨	١٤١,٣٥٣
	قطر	٣١,٨٣٨	٣١,٣٠١	٢٦,٥٧٣	٢٢,٧٤١	٢٠,٥٥٩	١٧,٠٩٩
	الكويت	٢٥,٥٤٤	٢٧,٧٠٧	٢٦,٥٨٦	٢٣,٢٣٨	١٩,٢٤٠	١٥,٣٤٤
ودائع الادخار وودائع لأجل وودائع العملة الاجنبية المدرجة في عرض النقود بمفهومه الواسع	البحرين	١٧,٩٤٨	١٧,٧١٤	١٦,٩٢٤	١٥,٤٠٠	١٤,٣٤٦	١٤,٥٨٢
	السعودية	١٦٧,٦١٠	١٥٦,٣٧٥	١٤٥,٢٥٣	١٣٥,١٠٤	١٢٣,٣٥٤	١٢١,٢٧٤
	قطر	١٠٨,٣٦٨	١٠٤,٣٣٢	٩٦,٠٩٤	٧٩,٧٠٢	٦٤,٣٩٧	٥٥,٦٢٥
	الكويت	٨٢,٩١٥	٨٣,٢٢٢	٨٤,٦١٢	٧٨,٣٠٣	٧٦,٩٣٩	٧١,٣٠٩
ودائع الحكومة المركزية	البحرين	٤,٩٢٥	٤,٩٩٨	٥,٢٥٣	٥,٢٣٤	٤,٧٤١	٤,٣٢٩
	السعودية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	قطر	١٤,٦٣٧	١٦,٢٧٨	١٨,٧٦٢	١٢,٢١٠	١١,٢١٦	٥,٠٧٩
	الكويت	١٩,٣٨٣	١٨,٠٥٣	١٧,٩١٦	١٧,٦٢٦	١٤,٤٢٩	١٤,٩٨٠
المطلوبات الأجنبية	البحرين	٣٩,٢٢٩	٣٨,٢٥٣	٣٥,٠٢٣	٣١,٨٢٣	٢٩,٩٩٠	٣٠,٠١٣
	السعودية	٢٤,٣١٢	٢٤,٦٠٧	١٩,٨٤١	٢١,١٧٢	٢٠,١٢٠	٢٥,٢٥٥
	قطر	٨٥,١٦٤	٦٢,٤٧١	٥٧,٣٣٢	٦١,٦٨٩	٤٤,٣٧٧	٣٨,٢٧٢
	الكويت	١٥,٤٧٢	١٤,٦٧٧	١٠,٧٨٥	١٠,٦١١	١١,٣٦٨	١٠,٨٥١
رأس المال والاحتياطات	البحرين	٦,٨٨٣	٦,٥١٠	٥,٨٩٥	٥,٤٠٧	٥,١١٥	٤,٦٩٠
	السعودية	٨٣,٦٣٩	٧٦,٨٧٢	٦٩,٧٤٦	٦٤,٨٠١	٥٨,٩٤٩	٥٤,٤٣٩
	قطر	٣٤,١٥٣	٣٢,٤٤٠	٣٠,٤٧٦	٢٨,١٤٨	٢٤,١٠٦	١٧,٢٥١
	الكويت	٢٥,٠٠٥	٢٥,٧٠٠	٢٥,٤٣٨	٢٣,٤٥٠	٢٢,٥٤٤	٢١,١٤١
المطلوبات الأخرى	البحرين	٥,٨٣٧	٥,٦١٥	٦,٠١٠	٨,٠٢٤	٧,٢٤٤	٦,٦٤١
	السعودية	٥٣,١١٥	٤٧,٠٥٤	٤١,٤٢٧	٤٠,٣٠٣	٣٨,٤٧٨	٣٥,٠٨٥
	قطر	٣١,٥٣٤	٢٩,٢١٤	٢٠,٧٨٢	١٩,٨٦٠	٢٥,٨٨٨	٢٢,٥٧٦
	الكويت	٢٤,٨٧٢	٢٠,٠٢٨	١٧,٠٧٢	١٤,٤٦١	١٤,١٠٤	١٣,٧١٥
إجمالي المطلوبات	البحرين	٨٢,١٨٧	٨٠,٠٠٩	٧٥,٣١٤	٧١,٧١٢	٦٧,٣٨١	٦٥,٤٥٣
	السعودية	٥٨٩,٠٠٥	٥٦٨,٦٨٧	٥٠٤,٨٧٦	٤٦٢,٤٣٨	٤١١,٨٤٩	٣٧٧,٤٠٥
	قطر	٣٠٥,٦٩٥	٢٧٦,٠٣٦	٢٥٠,٠٢٠	٢٢٤,٣٥٠	١٩٠,٧٤٢	١٥٥,٩٠٢
	الكويت	١٩٣,١٩٢	١٨٩,٣٨٦	١٨٢,٤٠٨	١٦٧,٦٨٧	١٥٨,٦٢٤	١٤٧,٣٣٨

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (١٣): أسعار الصرف (العملة مقابل الدولار الامريكي)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
سعر الصرف الرسمي لنهاية الفترة	البحرين	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦
	السعودية	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠
	قطر	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠
	الكويت	٠,٣٠٣	٠,٢٩٣	٠,٢٨٢	٠,٢٨١	٠,٢٧٨	٠,٢٨١
متوسط سعر الصرف الرسمي للفترة	البحرين	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦
	السعودية	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠
	قطر	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠
	الكويت	٠,٣٠١	٠,٢٨٤	٠,٢٨٤	٠,٢٨٠	٠,٢٧٦	٠,٢٨٧
سعر الصرف الفعلي الاسمي (٢٠٠٧ = ١٠٠) *	البحرين	١١٧,٣٥٣	١٠٥,٠٥٩	١٠٢,٥٧٨	٩٩,٦٤١	٩٥,٩٥١	٩٩,٨٤٩
	السعودية	١١٤,٣٢٣	١٠٣,٦٣٥	١٠١,٤٠٧	٩٩,٨٤١	٩٦,٨٣٨	١٠٠,٣٩٠
	قطر	١١١,٥٣٥	١٠٢,٣٨٤	١٠١,١٧٢	٩٩,٧٠٥	٩٦,٨٥٣	١٠٠,٤٢٨
	الكويت	٩٣,٩١٤	٩٥,٥٤٤	٩٦,٨٠٢	٩٧,٤٤٢	٩٨,٨٦٣	٩٩,٢٥٦

* أعدت من قبل المجلس النقدي الخليجي
المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (١٤): أسعار الفائدة في السوق النقدية (نسبة مئوية)

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
سعر الفائدة بين المصارف (ليلة واحدة)	البحرين	-	٠,٤٥٠	٠,٤٦٣	٠,٤٨٣	-	-
	السعودية	-	-	-	-	-	-
	قطر	١,٣٦٣	٠,٧٣١	٠,٨٥٢	٠,٧٧٢	٠,٧٣٨	١,٧٠٤
	الكويت	٠,٤١٣	٠,٤١٣	٠,٣٢٥	٠,٣٦٢	٠,٤٢٩	٠,٤٥٦
سعر الفائدة بين المصارف (أسبوع)	البحرين	-	٠,٥٥٠	٠,٥٥٠	٠,٥٧٥	-	-
	السعودية	-	-	-	-	-	-
	قطر	١,٢٠٨	٠,٨٠١	٠,٩٣٠	٠,٧٠١	٠,٨٣٠	١,٧٩٦
	الكويت	٠,٦٠٠	٠,٥٧٥	٠,٣٨٥	٠,٤١٥	٠,٤٩٢	٠,٥٢٣
سعر الفائدة بين المصارف (لمدة شهر)	البحرين	-	٠,٧٥٠	٠,٨٠٠	٠,٨٤٣	-	-
	السعودية	٠,٦٢٧	٠,٦٣٠	٠,٦٤٠	٠,٦٠١	٠,٣٧٠	٠,٣٣٧
	قطر	١,٥٩٥	٠,٨٢٠	٠,٩٠٠	٠,٨٩٥	٠,٦٩٩	١,٦٦٧
	الكويت	٠,٨٩٢	٠,٨٥٩	٠,٤٩٣	٠,٥٨٤	٠,٧٠٦	٠,٧٥٠
سعر الفائدة بين المصارف (لمدة ثلاثة شهور)	البحرين	١,٦٢٥	١,٠٠٠	١,١٥٠	١,١٨٢	١,٢٥٨	١,٢٤٢
	السعودية	٠,٨٨٠	٠,٩٣٦	٠,٩٥٣	٠,٩١٦	٠,٦٩٤	٠,٧٣٦
	قطر	٢,٤٨٢	١,٥٠٠	١,٠٤٥	١,٠٥٠	١,٥٠٠	١,٩٥٠
	الكويت	١,١٤٦	١,٠٤٢	٠,٦٤٤	٠,٨٠٩	٠,٩٣٧	٠,٩٩١

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم (١٥): المؤشرات الاقتصادية للقطاع المصرفي

		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
المؤشر العام لسوق الأوراق المالية	البحرين	١,٢١٥,٩	١,٤٢٦,٦	١,٢٤٨,٩	١,٠٦٥,٦	١,١٤٣,٧	١,٠٦٥,٦
	السعودية	٦,٩١١,٨	٨,٣٢٣,٣	٨,٥٣٥,٦	٦,٨٠١,٢	٦,٤١٧,٧	٦,٦٢٠,٨
	قطر	١٠,٤٢٩,٤	١٢,٢٨٥,٨	١٠,٣٧٩,٦	٨,٣٥٨,٩	٨,٧٧٩,٠	٨,٣٥٨,٩
	الكويت	٥,٦١٥,١	٦,٥٣٥,٧	٧,٥٤٩,٥	٥,٩٣٤,٣	٥,٨١٤,٢	٥,٩٣٤,٣
نسبة القروض المتعثرة (NPLs)	البحرين	-	-	-	-	-	-
	السعودية	١,٢	١,١	١,٣	١,٧	٢,٢	٣,٠
	قطر	١,٦	١,٧	١,٩	١,٧	١,٧	٢,٠
	الكويت	٢,٤	٢,٩	٣,٦	٥,٢	٧,٣	٨,٩

المصدر: البنوك المركزية الوطنية